

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٨٩**

الأربعاء ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد هارون
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الهند	السيد فيني كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

1238200 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ايرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والفريق تشاندر براكاش، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واللواء باولو سيرا، قائد قوة ورئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ واللواء موزس بيزونغ أوبي، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان؛ واللواء فرناندو رودريغيز غولارت، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أرحب بقادة القوات الأخرى والمراقبين العسكريين الحاضرين في قاعة المجلس اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم الفرصة لأعضاء المجلس للانخراط في حوار تفاعلي مع جميع قادة قواتنا. لقد ظلوا يجتمعون طوال هذا الأسبوع، مثلما فعلوا في السنوات السابقة – لقد اجتمعوا في الواقع ١٠ مرات هذا العام – في إطار المؤتمر السنوي لقادة العناصر العسكرية المشاركة في عملياتنا لحفظ السلام البالغ عددها ١٧ عملية. وقد كان أسبوع نقاشهم، في اعتقادي، مفيدا جدا. هذه هي المرة الثالثة التي يأتون فيها لمخاطبة مجلس الأمن والانخراط في تبادل الآراء هذا.

وأحيط علماً بأننا وجهنا الدعوة أيضاً هذا العام إلى الفريق غوتى، قائد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. لقد فعلنا ذلك لأننا نتمتع بتعاون وثيق جدا مع قوة الاتحاد الأفريقي تلك.

ليس لدي أي شيء آخر لأضيفه. وأعتقد أنه سيكون من المفيد – بموافقتكم، يا سيدي – أن يقدموا أنفسهم واحدا تلو الآخر حتى نتمكن جميعاً من التعرف عليهم. سيدلي أربعة منهم ببيانات موجزة عن مسائل أعتقد أنها تهم المجلس. وبالطبع، عندما يتعلق الأمر بالحوار التفاعلي، سيكونون جميعاً تحت خدمة أعضاء المجلس للإجابة عن أي أسئلة. بطبيعة الحالة، لا يحتاج الفريق بابكر غاي، كبير المستشارين العسكريين، إلى تعريف فهو معروف للجميع.

أود فقط أن أضيف أن هؤلاء جميعهم من الضباط الاستثنائيين الذين يقومون بمهمات حساسة للغاية ويتمتعون بثقتي الكاملة. وأنا فخور بالعمل معهم بشكل يومي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر السيد لادسو على بيانه، وعلى اقتراحه بأن يقدِّم قادة القوات بأنفسهم.

بناء على دعوة من الرئيس، قدم قادة قوات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أنفسهم إلى أعضاء المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر جميع قادة القوات وكبار المراقبين العسكريين على تقديمهم أنفسهم. بالنيابة عن المجلس، أرحب بهم في جلستنا.

وأعطي الكلمة للفريق باراكاش.

الجنرال براكاش (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على الدعم الذي تقدمونه للرجال وللنساء من العسكريين الذين يخدمون بفخر تحت راية الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أشكركم على منحي الفرصة لأتكلم إلى المجلس عن ضرورة وجود نظام لتقييم ودعم المعايير العسكرية المشتركة في عمليات

حفظ السلام وتجنب ضعف أداء الوحدات.

سأغطي هذا الموضوع في ثلاثة أجزاء: ما هو موضوع هذه المسألة؟ وما هي الأمور التي تحتاج إلى معالجة وما الذي يجري القيام به بالفعل في هذا الصدد؟ وما هي الأشياء الإضافية التي يمكن عملها؟

بالتطرق إلى الجزء الأول المتعلق بلماذا ينبغي التصدي لهذه المسألة، يدرك أعضاء المجلس جيدا أن عنصر القوة في المهام المأذون بها تحت الفصل السابع يتكون من قوات من مناطق مختلفة من العالم لها توجهات عسكرية مختلفة. وتمتلك أنواعاً مختلفة من المعدات، وقد تلقت التدريب في وطنها لتلتزم بالعقائد والأهداف الوطنية. ويزداد هذا الأمر تعقيداً بفعل مسألتي الثقافة واللغة، وأحيانا بفعل تصور الأداء وفقا للتوقعات الوطنية.

قد يلاحظ البعض من خلال ما قلته للتو ألا جديد هنا، وأن قوات الأمم المتحدة قد تمكنت من أن تشق طريقها بالرغم من هذه التحديات. لكن يتعين الإشارة أيضا إلى أن بيئة حفظ السلام قد أصبحت، مع مرور الوقت، أكثر تعقيدا وتحديا، وباتت تخضع لقدر متزايد من التدقيق. وبالتالي، فإن القدرة على استيعاب الاختلافات وأوجه القصور التي أشرت إليها ما برحت تزداد ضعفاً على ضعف. عندما يفكر المرء في البعثات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ودارفور، يتضح له بجلاء أن المهام العسكرية لحفظ السلام أصبحت الآن مسألة محددة وكثيرة المتطلبات في حد ذاتها، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمهمة ذات الأولوية العليا المأذون بها المتمثلة في حماية المدنيين.

أنتقل الآن إلى المسألة المتعلقة بما يجري القيام به حالياً في هذا الصدد. لدى إدارة عمليات حفظ السلام والدول المساهمة بقوات بالفعل عملية لإجراءات ما قبل النشر، ومذكرات تفاهم، ومعايير تدريب موضوعة، ومفهوم للعمليات. ويُستكمَل ذلك بمواد تدريب، وإجراءات عمل نمطية، وكتيبات يصدرها مكتب الشؤون العسكرية والبعثات وحتى البلدان المساهمة بقوات.

وبالرغم من حقيقة أن كل هذا يحدث، فإننا لا نزال نواجه بعض الحالات والتحديات في البعثات الميدانية مما يسلط الضوء على حقيقة أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود. على سبيل المثال، تتطلب حماية المدنيين أن يتسم عنصر القوة بقدر كبير من المرونة وسرعة الحركة، وأن يعمل في مناطق وعرة وفي حالات خطرة وكثيرة المتطلبات. لا تجد جميع الوحدات نفسها في مستواها الأمثل لتكون قادرة على الأداء الفعال في هذا النوع من السيناريوهات لأسباب تتعلق بالتدريب والمعدات وأحيانا حتى بالحالة النفسية. ولا يزال بعض حفظة السلام يأتون بعقليةٍ وتوجهٍ يعتبران حفظ السلام جولة عمل ناعمة.

في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا نزال نجد أن حفظ السلام المعاصر، عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين الذين يواجهون تهديدا وشيكا، يتمثل في خلق التوازن الدقيق بين الإجراءات السريعة والقوية المطلوبة من جندي يرتدي الزي العسكري، ومن شخص يقوم برعاية وتنمية المجتمع المدني الضعيف في مجال مسؤوليته التنفيذية. إن التدريب التقليدي الذي يتلقاه الضابط والجندي المرسلان إلى البعثات لا يوفر لهما المجموعة الكاملة من المهارات والتقنيات وفي بعض الأحيان ولا حتى الاستعداد العقلي للعمل في هذا النطاق الواسع.

عند هذه النقطة، فإنني أتذكر تصريحا ورد في وثيقة صدرت مؤخرا، عن إدارة عمليات حفظ السلام، جاء فيه أن ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي بشكل جلي جهد سياسي“. لذلك، فإن وجود نظام يهيئ شبابنا من الرجال والنساء للعمل في هذه البيئة الصعبة، هو واقع عمل عمليات حفظ السلام في العصر الحديث. وفيما يخص الأعمال الإضافية التي ينبغي القيام بها، أود تقديم بعض المقترحات.

أولا وقبل كل شيء، فإن مبادرة مكتب الشؤون العسكرية

المتمثلة في أن تتم جميع مساهمات البلدان المساهمة بقوات، على أساس كتيبة مشاة عامة، هي مبادرة مرحب بها، تسير في الاتجاه الصحيح. ولتقديم مثال عملي للدول الأعضاء بشأن التوحيد، لدينا في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحدات لديها أنواع مختلفة من مصفحات نقل الأفراد، بأعداد مختلفة. لقد دفعنا بقوة في اتجاه توحيد معايير الأعتدة على أساس الاحتياجات التشغيلية. وقد أدى ذلك إلى الاستفادة المثلى من حيازة العتاد الضروري، وسمح بتحقيق وفورات مالية توجد حاجة ماسة إليها، دون المساس بالكفاءة التشغيلية.

من أجل المضي قدما، نحتاج إلى وجود نظام يشمل كل فترة الأنشطة، من الإعداد إلى الانتشار وإلى التسريح، ويعالج المسائل ذات الصلة بالأداء التشغيلي وإبراز صورة الأمم المتحدة في الميدان. ورغم أن بعضا من ذلك موجود بالفعل، كما شرحت سابقا، فإن ثمة بعض الثغرات التي يتعين سدها، من أجل إقامة نظام فعال بالكامل. وأرى أن مرحلة التحضير وما قبل الانتشار هي الأكثر أهمية. ونحن بحاجة إلى زيادة التركيز على المسائل التي تجعل من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تتم بموجب الفصل السابع، مختلفة عن القتال الحربي. ويتعين إيلاء المزيد من الاهتمام لإعداد الوحدات طبقا لأوامر الانتشار في منطقة البعثة بشأن مهام البعثة المحددة. إذا رغبت في ذلك البلدان المساهمة بقوات، يمكن أن توفر البعثات أفرقة لتلك الوحدات، من أجل تنوير حفظة السلام المحتملين وجعلهم يركزون على مهامهم وواجباتهم المستقبلية.

بالإضافة إلى المنتدى القائم بالفعل، سيكون من المفيد تيسير قدر أكبر من التفاعل والتواصل بين صناع القرار والسياسات في العواصم والبعثات الوطنية، التي تستفيد من القوات التي تقدمها العواصم، بحيث يتوافق كل من المساهم والمتلقي، فيما يتعلق بفهم المتطلبات، والمصاعب والقيود، الخاصة بأداء الوحدات.

علاوة على ذلك، فيما يخص الوحدات المنتشرة في منطقة البعثة، ثمة حاجة إلى وجود نظام ردود وتعليقات رسمي منتظم، من أجل الاستمرار في إطلاع البلدان المساهمة بقوات، بالطبع من خلال البعثات الدائمة، بشأن الأداء التشغيلي لقواتها. في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تجري سلسلة القيادة في البعثة تفتيشا أثناء سير العمليات؛ يمكن تشاطر نتائجه رسميا مع البلدان المساهمة بقوات. وأود أن أشير هنا إلى أن تلك الردود والتعليقات ستشمل جوانب متعددة التخصصات فيما يخص حفظ السلام، لتشمل حتى المسائل المتعلقة بالاتصال بالمجتمع والتعامل مع السكان المدنيين والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، في ظل ظروف صعبة.

ورغم أني قد قدمت بعض المقترحات بخصوص التحسين الجماعي لأداء الوحدات، أعتقد أن هناك حاجة أيضا إلى إيجاد أفضل القادة للبعثات المستقبلية، ممن يملكون، بشكل مثالي، معارف أساسية شاملة وجيدة ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. من أجل دعم ذلك، ثمة حاجة لوجود نظام إعداد تقارير عن الأفراد صارم ونزيه، من أجل إبلاغ السلطات الوطنية وسلطات الأمم المتحدة، بغية تيسير نظام الاختيار، وذلك بهدف وضع الشخص المناسب في المنصب المناسب. أيضا وبخصوص ذلك المتطلب، يمكن تشجيع البلدان المساهمة بقوات على إدراج وحدة دراسية خاصة بعمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، في المناهج الجامعية الخاصة بتدريس كبار وصغار الموظفين. ومن شأن ذلك أن يساعد ضباط الجيش على التعرف على الفروق الدقيقة المختلفة، لعمليات حفظ السلام وتعقيداتها، مثل الجوانب السياسية والإنسانية، التي تشكل حاليا وجها من أوجه القصور الذي جرت ملاحظته في أوساط حفظة السلام من العسكريين.

في الختام، بينما كنت قد قدمت بعض المقترحات الخاصة

باعتماد نظام لتحسين أداء العناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أرجو ألا يفسر ذلك بأن النظام الحالي لا يرقى إلى مستوى التوقعات. بصفتي قائد القوة، فإنني فخور بما يقوم به أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم في بيئة صعبة للغاية. هذا وإن السعي باستمرار إلى التحسين هو ميزة أي نظام يقوم على المهنية. لقد قدمت في ذلك السياق بالذات، بعض الأفكار والمقترحات للدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الفريق براكاش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للواء سيرا.

اللواء سيرا (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي، بصفتي رئيسا للبعثة وقائدا للقوة التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بشأن التحديات التي تواجه قيادة أي قوة مركبة، من أجل تحقيق الأهداف التشغيلية المشتركة.

وسأفصل في الحديث عن موضوع مداخلتي، من خلال الإشارة أولا إلى جوانب التعقيد في عمل البعثة. ثم أنتقل بعد ذلك، إلى الحديث عن بعض التحديات الرئيسية التي ينطوي عليها عمل أي قوة مركبة، وكيف يمكنها التأثير على تنفيذ ولاية البعثة، والسبل الممكنة لمعالجتها. وأود في البداية التأكيد على الطابع المعقد للبعثة.

اعتبارا من حزيران/يونيه، بلغ مجموع القوة العسكرية للبعثة، ما يناهز ١٢ ٠٠٠ جندي، من ٣٩ بلدا مساهما بقوات. وتتضمن البعثة أيضا مكونا مدنيا مهما، وإن كان صغيرا، يشمل حوالي ١ ٠٠٠ موظف مدني، بمن في ذلك ما يقرب من ٦٦٠ موظفا مدنيا وطنيا. وبالإضافة إلى ذلك، بوسعي أيضا الاعتماد على القدرات التي توفرها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (فريق المراقبين في لبنان)، التي تتألف من ٤٨ مراقبا عسكريا. ويعمل المكونان العسكري والمدني بشكل وثيق، فيما يخص تنفيذ ولاية البعثة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومن المهم أيضا أن أذكر أنه، بالإضافة إلى ضمان وجود تعاون وثيق بين مختلف المكونات، تعمل القوة بتعاون وثيق مع القوات المسلحة اللبنانية، وتضطلع بمتوسط ١٠ إلى ١٢ في المائة من الأنشطة التشغيلية بشكل مشترك، بشكل يومي.

ويمكن اعتبار منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، صغيرة جدا حيث يبلغ طولها ٦٤ كيلومترا و ٤٠ كيلومترا في العمق، ويبلغ مجموع مساحتها ١ ٠٢٦ كيلومترا مربعا – ويحدها الخط الأزرق في الجنوب والجنوب الشرقي، الذي يبلغ طوله ١٢٠ كيلومترا. ويحدد نهر الليطاني في الشمال، وساحل البحر الأبيض المتوسط الذي يبلغ طوله ٣٤ كيلومترا، شكل منطقة العمليات. وباستثناء سهل صور، فإن التضاريس وعرة، بسبب وجود سلسلة من التلال والوديان العميقة، مما يجعلها منطقة يصعب مراقبتها. وتمتد منطقة العمليات البحرية على طول ١١٠ ميل بحري من الشمال إلى الجنوب، على طول الساحل اللبناني، وحوالي ٤٥ ميلا بحريا من الشرق إلى الغرب، بمجموع مساحة يبلغ ٥ ٠٠٠ ميل مربع.

كما يدرك الأعضاء، في إطار الجهد المبذول من أجل ضمان تشكيل البعثة بشكل أنسب، للاضطلاع بالمهام المنوطة بها، فإن البعثة بصدد تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، الذي أجرته إدارة عمليات حفظ السلام وفقا للقرار ٢٠٠٤ (٢٠١١).

تنظر القوة، في إطار تنفيذ دراسة القدرات العسكرية التي أجريت من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في إمكانية إجراء تعديلات في القوات، وذلك بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، بغية الوصول إلى قوات أصغر لكن ليس أقل قدرة، مع ضمان الحفاظ على قدرة

القوة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها، وبما يتفق مع الأولويات التي حددها الاستعراض الاستراتيجي.

كما تواصل القوة العمل بشكل وثيق مع القوات المسلحة اللبنانية، من خلال الحوار الاستراتيجي، وذلك بهدف زيادة قدرة القوات المسلحة اللبنانية فيما يخص الاضطلاع بشكل فعال ومستدام بالسيطرة الأمنية على منطقة عمليات القوة، والمياه الإقليمية اللبنانية.

ويظل التركيز منصبا على الاستفادة من كل تلك المبادرات، من أجل التحرك صوب إرساء وقف إطلاق دائم.

وأنتقل الآن إلى التحديات المحددة المرتبطة بقيادة أي قوة مركبة، من أجل تحقيق الأهداف التشغيلية المشتركة. أود النظر أولا في الطابع المتعدد الجنسيات لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفي بعض الدروس الرئيسية المستفادة في ذلك الصدد. فلا شك أن هناك تحديات تتعلق بقيادة وتنسيق قوات من ٣٩ دولة مختلفة من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وأوروبا. ومع ذلك فإن تعدد الجنسيات يعتبر قيمة مضافة قبل كل شيء. بل هو دليل على تضافر جهود الدول لتعزيز الاستقرار في جنوب لبنان. ولكفالة التبادل والتعاون بطريقة سليمة بين الأفراد العسكريين، فإن من الضروري التأكد من قدرة أفراد القوة على التواصل فيما بينهم – بالإنكليزية في حالتنا. وتؤثر أيضا الخلفيات المتنوعة والنهج المتفاوتة التي تجلبها القوات المتعددة الجنسيات من تجاربها الماضية الوطنية والإقليمية أو عبر عملياتها غير التابعة للأمم المتحدة على الطريقة التي تتعامل بها تلك القوات مع التحديات العملياتية. وقد أكدت تلك الحقيقة ضرورة وجود هيئة شاملة للنهج العسكري، تشمل الدليل والسياسات وإجراءات عملياتية موحدة. ويوفر الدليل الشامل لكتيبة المشاة التابعة للأمم المتحدة الذي وضعته إدارة عمليات حفظ السلام مؤخرا – وهي عبارة عن وحدة من المشاة تتألف من نحو ٧٥٠ جنديا – أداة أساسية للدول المساهمة بقوات، سواء أثناء الاستعدادات في مرحلة ما قبل النشر، أم في مرحلة التجنيد أثناء العمليات.

ثانيا، فيما يتعلق ببناء القوات المتعددة الجنسيات، فإن من الضرورة بمكان إتباع نهج يركز على القدرات بهدف توليد الموارد. وبالنسبة للقوة المؤقتة فسيكون تركيزنا على الاستراتيجيات الموجهة نحو تحقيق النوعية بدلا عن الكمية. ومن الضروري أيضا توفر إمكانية التبادل العملياتي المشترك للمواد والمعدات اللازمة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة العملياتية. ومن شأن المعايير العملياتية الواضحة أن تساعد أيضا البلدان المساهمة بقوات حديثا على بناء قدراتها الوطنية التي تمكنها من الخدمة في القوة المؤقتة، أو في غيرها من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى نحو ما تم تأكيده في الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري في الآونة الأخيرة، فإن التحدي الثالث يكمن في التكامل بين العناصر المدنية والعسكرية، داخل البعثة وفي ضمان تكامل أفضل للجهود التي تبذلها القوة المؤقتة، ومنسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري. ومن أجل تعزيز العلاقة بين القيادة السياسية والعسكرية للقوة المؤقتة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، فقد عيّن شخص مدني بوصفه نائبا لرئيس البعثة، بينما يتواصل إنشاء آلية شاملة ومتكاملة لتخطيط البعثة. تحقيقا لذلك الغرض، فقد جرى تشكيل فريق متكامل لتخطيط البعثة بقيادة نائب رئيس البعثة المعين حديثا.

رابعا، من الضروري استيعاب تعدد الجنسيات في تشكيل القوات البرية. وتتألف القوات البرية التابعة للقوة المؤقتة في الوقت الحالي من تسع كتائب مناورة، تنتمي سبع منها إلى أحد البلدان المساهمة بقوات، بينما تعتبر اثنتان منها متعددة الجنسيات، وهما الكتيبة الأيرلندية والفنلندية، والكتيبة الإسبانية التي تضم وحدة

صغيرة من السلفادور. ويمكنني القول، استنادا إلى الخبرة الميدانية المكتسبة، إن الحل المثالي هو أن تكون هناك كتائب متجانسة. غير أن بوسع كتيبة متعددة الجنسيات، وتضم وحدات فرعية تنتمي إلى جنسيات عديدة على مستوى السرية التي تتألف من نحو ١٥٠ جندياً، أن تكون فعالة للغاية ويمكن إدارتها أيضا. ويوصى بتعدد الجنسيات فيما دون ذلك المستوى فقط لأداء مهام محددة، مثل المفرزة السلوفينية ''للعمل الإنساني'' التي تتألف من ١١ جنديا، بالإضافة إلى الألوية الإيطالية، أو فريق تيمور – ليشتي، الذي يتألف من ١١ جنديا أيضا، ويعمل على تقديم الدعم اللوجستي داخل السرية الهندسية البرتغالية.

ويتعلق التحدي الأخير بفرقة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تضم حاليا تسع سفن من ستة بلدان مختلفة، وتساندها طائرتا هليكوبتر. وتتباين فترات تناوب السفن حسب البلدان، وهي تتراوح بين شهر واحد ومدة عامين. ولتحسين الفعالية والمعرفة المؤسسية، فإن من المفيد وضع معايير موحدة لدورة تناوب الوحدات البحرية على أساس أن يكون الحد الأدنى بين أربعة إلى ستة أشهر.

وفيما يتعلق بالتبادل، فإن فعالية العنصر البحري تعتمد على التدريب والقدرات والمعدات المحددة بوضوح تام. ونظرا إلى حقيقة أن الدول المساهمة بقوات لها أنواع عديدة من المعدات والإجراءات في مجال الاتصالات، فإن فرقة العمل البحرية تفتقر إلى وسيلة مشتركة لتبادل البيانات، وهي تستخدم السواتل التجارية وسيلة أساسية تمكنها من تلبية المتطلبات العسكرية في الحد الأدنى.

ختاماً، يمكن أن يكون تعدد الجنسيات عامل قوة يعزز عمليات الأمم المتحدة للسلام، ويساعد على زيادة قوتها إذا ما استوفيت شروط معينة. غير أن المحك الرئيسي يكمن في وحدة القيادة وتضافر الجهود.

وأود أن أوافي الأعضاء في هذا الصدد، بالمعلومات عن الفائدة الكبيرة التي حققتها البعثة من الدعم الثابت الذي تلقته من المجلس على مدى سنوات. فنحن نشهد منذ ما يقرب من ست سنوات عقب اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فترة أكثر هدوءا في جنوب لبنان منذ سنوات عديدة. ويعزى ذلك إلى حد كبير، إلى وجود القوة المؤقتة بشكل رادع، وتعاونها الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية، فضلا عن الحكومة وشعب جنوب لبنان.

لقد أثبتت القوات المسلحة اللبنانية أنها مؤسسة موثوق بها، وقادرة على لم شمل كل الجماعات الطائفية في لبنان. ولا يزال التعاون مع القوات المسلحة اللبنانية في صميم ولاية القوة المؤقتة، بهدف تحسين قدراتها وتمكينها من تولى جميع المهام المنصوص عليها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في نهاية المطاف. لكن على الرغم من نجاح العمليات العسكرية، فإن تحقيق النجاح يتوقف في نهاية المطاف على التصدي الفعال لجذور الصراع عبر عملية سياسية. وعليه، فإن من الضروري الاستفادة من الفرصة التي أتاحها وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة، فيما يتعلق بإحراز تقدم نحو الوصول إلى وقف إطلاق نار دائم وإيجاد حل طويل الأجل.

ومن المتوقع أن يناقش المجلس في القريب العاجل تمديد ولاية القوة المؤقتة. وأعوّل بصفتي رئيسا للبعثة وقائدا للقوة، على الدعم المستمر من مجلس الأمن فيما يتعلق بمواصلة تمكين القوة من الاضطلاع بالمهام المكلفة بها، بما يتفق مع الأولويات التي حددها الاستعراض الاستراتيجي. والتفاؤل بالمستقبل أمر ملهم، غير أن من الضروري أيضا توفر المعرفة والموارد وحسن النية والعمل الجاد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر اللواء سيرا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للواء بيسونغ أوبي.

اللواء بيسونغ أوبي (تكلم بالإنكليزية): لقد طلب مني

أن أتكلم بصفتي قائدا للقوة بشأن مواجهة تحديات التعامل مع بيئة سياسية معقدة في مجال عمليات حفظ السلام. وأستند إلى خبرتي بصفتي قائدا لقوة بعثة الأمم المتحدة المنحلة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مع إشارة خاصة إلى الأزمة الأهلية التي حدثت في ولاية جونقلي بجنوب السودان، في مطلع هذا العام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وباختصار، على سبيل إعطاء خلفية عن الموضوع، فقد ترك اتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في نيفاشا عام ٢٠٠٥ العديد من المسائل التي لم تحل في الوقت الذي انفصل فيه جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه عام ٢٠١١. من بينها ترسيم الحدود وتقاسم عائدات النفط، وقد أصبحت كلتاهما مسألتين هامتين في الأزمة الأخيرة بين السودان وجنوب السودان، وتقترن بهما التحديات المتعلقة بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بتلك التحديات، وفي حالة البعثة السابقة – بعثة الأمم المتحدة في السودان – فإن مسألة أبيي تشكل العديد من التحديات. ونشير بشكل خاص إلى التحدي المتمثل في حماية المدنيين عند نشوب الصراع بين طرفي الاتفاق، كما هو عليه الحال في شهر أيار/مايو ٢٠١١. وقد أبرز ذلك الصراع على وجه التحديد مسألة التزام الطرفين أو عدمه. وبصفتي قائدا للقوة، فقد تحتم عليّ أن أتواصل بطريقة نشطة مع القوات المسلحة في كلا الجانبين، فضلا عن العمل بشكل وثيق مع الممثل الخاص للأمين على المستوى السياسي. وقد ساعد ذلك على ضمان فتح الطرق الجوية، وأصبحت التعزيزات ممكنة، فضلا عن تنفيذ بعض عمليات الإجلاء وعمليات المساعدة الإنسانية.

وقد شكلت الأزمة في جنوب كردفان – في الوقت الذي تمت فيه تصفية بعثة الأمم المتحدة – مجموعة معقدة من التحديات. وتمثل أحد تلك التحديات في وجود قوات الأمم المتحدة في بعض المناطق – منها على سبيل المثال منطقتا كاودا وجلود في جبال النوبة – وقد خرجت كلتاهما بصورة واضحة عن سيطرة الطرفين في اتفاق السلام الشامل. وكانت التحديات في ذلك الصدد معقدة للغاية، نظرا لعلاقتها بتصفية مهمة البعثة، وتنفيذ ولاية القوات بل حماية القوات نفسها والإبقاء عليها، في بيئة معقدة للغاية. وقد ثبت مرة أخرى، أن التواصل بطريقة فعالة مع جميع الأطراف المعنية كان عاملا حاسماً في مثل تلك الظروف.

وبالنظر إلى البعثة الحالية، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فإن بعض التحديات تنشأ بطبيعة الحال من ولاية البعثة نفسها، التي تبدو واضحة جدا في مظهرها، غير أن تفاصيلها تنطوي على الكثير من التحديات. ويمثل "الدعم" كلمة رئيسية في الولاية. وبالطبع، فإننا ندعم توطيد السلام وحماية المدنيين وتخفيف حدة الصراع. وهذا يعني أنه يجب علينا تقديم الدعم لحكومة جمهورية جنوب السودان فيما تضطلع بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. ولكن من المهام الرئيسية أيضا لبعثة الأمم المتحدة حماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك عندما لا تقوم حكومة جمهورية جنوب السودان بذلك.

وتنشأ عن ذلك المهام العسكرية ومرة أخرى تقديم الدعم والمساعدة لحكومة جمهورية جنوب السودان في تهيئة بيئة آمنة ومأمونة والمحافظة عليها. وبالطبع، يسبب ذلك في حد ذاته تحديات لأن حكومة جمهورية جنوب السودان كان لديها في بعض الأحيان أولويات تختلف عن أولوياتنا، ومن بين تلك الأولويات وليس أقلها أهمية الاشتباك في الصراع على الحدود مع السودان. وثمة خطر حقيقي من ألا يُنظر إلى بعثة الأمم المتحدة على أنها تبذل الجهد وتقدم الموارد لحماية المدنيين، وأن يتكون بدلا من ذلك انطباع بأنها تحل ببساطة محل الجيش الشعبي لتحرير السودان فيما يحارب على الحدود.

وبالمثل، يسود اعتقاد في أوساط شعب جنوب السودان

بأن بعثة الأمم المتحدة لا تقوم بمهمتها في حماية المدنيين نظرا لأنها تبدو وكأنها لا تفعل شيئا لمنع القوات المسلحة السودانية من قصف المدنيين بالقرب من الحدود؛ ومن ثم، يثور تساؤل بشأن الحاجة إلى ولاية بموجب الفصل السابع.

ونحن لا يمكننا بالتأكيد أن نفعل شيئا سوى إبلاغ ما نراه إلى نيويورك، لكي يتخذ مجلس الأمن إجراء؛ حيث أن الدخول في صراع مباشر مع دولة عضو لا يندرج في إطار ولايتنا.

وشعب جنوب السودان لا يفهم الولاية جيدا ويتعين بذل الكثير من الجهد، بما في ذلك تنظيم حلقات دراسية وبرامج مختلفة أخرى للتوعية لمجرد شرح طبيعة ولايتنا. وعدم وجود آلية لمراقبة الحدود أمر غير مفيد في هذا الصدد.

كما أن الولاية تعترف بالملكية والمسؤولية الرئيسية الوطنيتين؛ غير أن البعثة يجب أن تكون مستعدة لتوفير الحماية عندما لا تفعل الدولة المضيفة ذلك. وأنا أرى أن هذه قاعدة رئيسية.

وبطبيعة الحال، فإنه عندما تعمل المنظمات الإنسانية في المناطق الحدودية لإعالة الفارين من القتال، حري بنا أن نضمن عملها في بيئة آمنة ومأمونة. ولكن من المفهوم أن بعض المنظمات الإنسانية لا تشعر بالارتياح حيال هذا الترتيب بسبب تعارضه المتأصل مع مبادئها الإنسانية. ومن ثم، فإن المرء لا يمكنه الفوز في كثير من الأحيان. ولا بد لي من القول، مع ذلك، إننا نعمل بنشاط في حماية المدنيين، حتى في تلك المناطق، بالاشتراك مع الوكالات الإنسانية. ومنطقتا بيدا وباريانغ هما من الأمثلة الكثيرة على ذلك.

أخيرا، أود أن أعرض على المجلس المعضلة المتمثلة في ما ينبغي لنا القيام به إذا كان الجيش الشعبي نفسه هو الذي يهدد المدنيين. تسمح قواعد الاشتباك التي نلتزم بها للجنود تحت إمرتي باستخدام القوة – بل والقوة المميتة – إن لزم الأمر، ولكنني أرى أن القيام بذلك يمكن أن يغير، في بعض الحالات، قواعد اللعبة من حيث علاقتنا مع الجيش الشعبي والدولة المضيفة ودرجة الرضا الذي نحظى به حاليا. وزملائي قادة القوات قد تكون لديهم وجهات نظر بشأن ذلك الأمر، ويسعدني أن استمع إليها. تلك هي بعض التحديات في التعامل مع بيئة سياسية معقدة.

بخصوص أزمة جونقلي، دعونا نتحول إلى الأحداث التي وقعت في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام. إن الكثيرين على دراية بمدى أهمية الماشية والوصول إلى مناطق الرعي والماء في حياة سكان تلك المنطقة من أفريقيا وبأن سرقة الماشية، إلى جانب أفعال أخرى، غالبا ما تؤدي إلى اشتباكات عنيفة ووفيات كثيرة. وهذا ما حدث في عام ٢٠١١ عندما هاجمت قبيلة المورلي، في أعقاب هجمات وهجمات انتقامية، قبيلة نوير لو التي قررت الأخذ بالثأر في أواخر كانون الأول/ديسمبر ودفعت بقوة قوامها أكثر من ٦ ٠٠٠ فرد، في تقدير محافظ، للهجوم على ليكوانغولي، وهي من المراكز السكانية لقبيلة المورلي.

وآتت استراتيجية الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للبعثة ثمارها، حيث أدت إلى اكتشاف رتل القوات المتقدمة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكنا، قبل ذلك، قد سيرنا دوريات جوية وبرية يومية، مما مكننا من اكتشاف الرتل المتقدم. وجرى على الفور إبلاغ تلك المعلومات للمسؤولين الحكوميين ووكالات الأمن والمنظمات العاملة في المجال الإنساني، الأمر الذي مكن الناس من أن ينأوا بأنفسهم عن الأذى في حين تم إجلاء آخرين بمعرفة البعثة.

ونشرت بعثة الأمم المتحدة القوات والتعزيزات اللازمة، جنبا إلى جنب مع الجيش الشعبي، وفي وقت لاحق، مع جهاز شرطة جمهورية جنوب السودان. وكنا قد حددنا على نحو صائب بلدة بيبور باعتبارها مركز الثقل لأنها مقر الحكومة ومقر

المحافظة وتضم أعدادا كبيرة من السكان المدنيين. وجرى اتخاذ قرار استهدف منع الشبان المتقدمين بهدف النهب والتخريب من إلحاق الأذى بالمدنيين في البلدة. وقد أُبلغ القرار أيضا لحكومة جمهورية جنوب السودان والجيش الشعبي واتخذنا معا التدابير اللازمة لحماية المدنيين في البلدة.

وجرى تفعيل فريق الدعم لإدارة الأزمات في البعثة لدى استلام التقرير عن الرتل المتقدم من شباب قبيلة نوير لو المسلحين، وذلك لتقييم الخيارات المتاحة أمامنا. وكان واضحا تماما بالنسبة لي أنه يتعين علينا أن نكون مستعدين للتدخل لدعم الجيش الشعبي وتزويده بالدعم المادي والمعنوي وتشجيعه على تحمل المسؤولية عن حماية المدنيين. ولذلك، أصدرت توجيهات بتعزيز قواتنا الموجودة في التجمعات السكانية – بما في ذلك ليكوانغولي وغوموروك وغيرهما من التجمعات على خط الجبهة.

وكان من الواضح أنه يتوجب علي، بصفتي عضوا في فريق القيادة العليا للبعثة، أن أعمل على المستوى السياسي. وبالإقرار بأن الحل النهائي للمشكلة لا يمكن إلا أن يكون حلا جنوبيا سودانيا، اتفقنا على ضرورة سفر نائب الرئيس ريك ماشار جوا إلى المنطقة للتباحث مع قبيلة نوير لو. وكان ذلك القرار والإبقاء على قواتي في ليكوانغولي لتيسير زيارته في مواجهة هذه القوة من بين القرارات الحاسمة جدا التي تعين علي اتخاذها.

وأعقب ذلك عملية مفاوضات ووساطة مطولة، ولكن شباب نوير لو واصلوا، بعد أن هاجموا ليكوانغولي، زحفهم نحو بيبور، حيث كان معظم أبناء المورلي من التجمعات السكانية الأصغر، بما في ذلك ليكوانغولي، قد غادروا. وباتخاذ تلك الإجراءات، شجعنا الجيش الشعبي على أن يكون مستعدا أيضا للدفاع. وأمرت بتحريك ناقلات الأفراد المدرعة التابعة للبعثة لمسافة ٢٠٠ كيلومتر عبر تضاريس موحلة لتعزيز وتشجيع الجيش الشعبي. ومع تحرك ناقلات الأفراد المدرعة التابعة لنا، جرى الاشتباك مع نوير لو في بيبور. وحدثت نقطة تحول إثر سقوط بعض الخسائر البشرية، حيث اضطر الجيش الشعبي للانسحاب.

والآن، ما هي الدروس المستفادة؟ لقد آتت استراتيجيتنا للإنذار المبكر ثمارها. وجرى تفعيل فريقنا لدعم إدارة الأزمات في الوقت المناسب. وبُذلت جهود مشتركة مع الحكومة وهذا يؤكد على أهمية التعاون مع الدولة المضيفة. وعملنا مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم لشؤون اللاجئين بوصفنا فريقا واحدا ومضاعفا للقوة، بما في ذلك عن طريق استخدام وسائط الإعلام.

إذاً، ما هي الأشياء التي لم تتم كما ينبغي؟ لقد كان سوء الاتصالات وعدم وجود طائرات عمودية عسكرية عاملا حاسما للغاية حيث بات من الصعب تعزيز القوات لأن بعض طائرات الهليكوبتر المدنية رفضت حمل ذخيرتنا، معتبرة إياها حمولة خطرة. وأخيرا، وبالنظر إلى أن هذه الأحداث الكبرى وقعت في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بعد بضعة شهور من إنشاء البعثة، فقد كان هناك نقص في الموظفين المطلوبين ولم تكن البعثة قد حشدت قوتها بشكل كامل. وبينما كان لدى القوة القدرة القتالية المتاحة، فقد تعين الدفع بنصفها إلى تلك العملية.

ومع ذلك، أود أن أقول أننا تمكنا، بصورة جماعية مع حكومة وشعب جنوب السودان، وعلى الرغم من سقوط خسائر، من تفادي حالة كنا سنفقد فيها عددا أكبر من الأفراد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر اللواء أوبي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة للواء غولارت.

اللواء غولارت (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. سيركز عرضي اليوم

على مساهمة العنصر العسكري في تحقيق الاستقرار في هايتي والدعم الذي يقدمه للمؤسسات في ذلك البلد.

ظلت البعثة تعمل بلا كلل، منذ إنشائها عام ٢٠٠٤، من أجل ترسيخ سيادة القانون، واستعادة الأمن والنظام العامين وحماية المدنيين، ودعم العملية الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان. في سياق الولاية الواسعة للبعثة، تهدف مساهمة العنصر العسكري في المقام الأول إلى تعزيز الأمن والاستقرار، وحماية المدنيين، والاستجابة للكوارث. لكن، بالإضافة إلى ذلك، يسهم الجيش أيضا إسهاماً مركزاً في تعزيز المؤسسات الهايتية ذات الصلة.

ومن خلال عمل العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتنسيق الوثيق مع شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية، ظل يحرز تقدماً مطرداً في جميع المهام المكلف بها. وفي هذا الصدد، هناك عمليات يومية تُجرى من أجل المساعدة في الحفاظ على سيادة القانون والنظام العام. وتقوم كل وحدة عسكرية بإدارة مجال مسؤوليتها عن طريق تسيير الدوريات وإقامة نقاط التفتيش. وأدت هذه الأنشطة إلى ردع العنف والجرائم وغرست شعوراً بالأمن لدى السكان المحليين، مما أدى بالتالي إلى تحسين القانون والنظام. ومن خلال الحفاظ على بيئة آمنة في هايتي، ساعد العنصر العسكري أيضا في تمكين حدوث المزيد من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

نحن فخورون جدا بالإنجازات التي ساعدت هايتي على التعافي من زلزال عام ٢٠١٠، وبالجهود المبذولة للحد من العنف الإجرامي وتحسين حماية السكان المدنيين. وفيما يتعلق بتفشي وباء الكوليرا، ظلت الاستجابة السريعة للبعثة، مدعومة بالعنصر العسكري، تسهم في التخفيف من آثار المرض وانتشاره. يشمل ذلك الدعم إعداد مراكز علاج الكوليرا، وتخصيص الفرق الطبية وتوزيع مياه الشرب النظيفة للسكان المتضررين. وأود أن أذكُر أيضا أن التدابير التي طورتها البعثة وغيرها من الوكالات لمكافحة الكوليرا كان لها تأثير إضافي تمثل في تعزيز قدرة هايتي على الاستجابة في ذلك المجال.

وأود أيضاً أن أسلط الضوء على مشاريع العمل المختلفة التي قام بها المهندسون العسكريون. فبالإضافة إلى الوفاء بمتطلبات القوة، كانوا يشاركون في هدم المباني غير الآمنة، وإزالة الأنقاض، وتجهيز المواقع لنقل المشردين داخليا، وتنظيف القنوات ومصارف المياه، وإصلاح الطرق وحفر الآبار. وظلت وحدات المهندسين تعمل بشكل فعال لدعم حكومة هايتي من خلال إدخال تحسينات في منشآت الشرطة الوطنية الهايتية، وبناء مراكز شرطة جديدة، وتمهيد الأرض لتشييد المدارس والمستشفيات، وتركيب منازل جاهزة لتكون مقراً للسلطة القضائية. من شأن هذه الجهود أن تخفف من آثار الأمطار والعواصف، وأن تحسّن الظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة، وأن تجعل الناس أكثر أمنا، وأن تعزز بقدر أكبر الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار في البلد.

أما فيما يتعلق بالتنمية المؤسسية، فمما لا شك فيه أن الأمن الناتج عن الوجود العسكري يمثل أفضل مساهمات العنصر العسكري في تعزيز المؤسسات السياسية ومؤسسات قطاع الأمن في البلد. ومن المساهمات ذات الأهمية الخاصة مساهمات العنصر العسكري في الشرطة الوطنية الهايتية وخفر السواحل الهايتي، فضلا عن دعمه للعملية الانتخابية. تقوم الوحدات العسكرية بعمليات مشتركة منتظمة مع شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية بهدف منع الجريمة واعتقال المجرمين وأعضاء العصابات. وفي المناطق التي تشهد تنظيم المظاهرات والاضطرابات المدنية، يوفر العنصر العسكري الدعم والمساندة حسب الضرورة. والأهم من ذلك، يسهم وجودنا في بناء الثقة في الشرطة الوطنية الهايتية، التي تعلم أنّ باستطاعتها التعويل على دعمنا لها وهي تخوض عملية التطوير الخاصة بها.

وقد تمثلت هذه العمليات المشتركة مؤخراً في دعم الشرطة الوطنية الهايتية في عملياتها ضد أعضاء الجيش الهايتي السابق أو الأعضاء السابقين في القوات المسلحة لهايتي، وغيرهم من العناصر التي تهدد بتنظيم نفسها في قوة مسلحة ثانية تشكل تحدياً لسلطة الحكومة. ويسرني أن أبلغكم بأن العنصر العسكري بالبعثة، بعمله بشكل وثيق مع نظيره من الشرطة، قد وفر الدعم بنجاح لعملية الشرطة الوطنية الهايتية ضد هذه العناصر الشهر الماضي. لقد أثبتت عملية ''شروق الشمس'' بقوة أن العمليات المشتركة، عندما يُخطط لها مسبقا وبالتعاون الوثيق مع الحكومة، فإنها تعود على البعثة بنتائج أفضل.

وخلال العام الماضي، ازداد تفاعل العنصر العسكري مع الشرطة الوطنية الهايتية بقدر أكبر. ولقد أدى التخطيط والتنسيق المشتركان إلى تحسين نجاحنا في هذا الميدان، غير أن الأهم من ذلك أن الشرطة الوطنية الهايتية، من خلال المراقبة والمشاركة في المناورات المشتركة، قد تمكنت من إثبات زيادة قدراتها في مجال التخطيط للعمليات الأمنية.

وعلى نفس خطى دعم المؤسسات الهايتية، نخطط لإضافة مهمة جديدة للعنصر البحري التابع لبعثة الأمم المتحدة، المؤلف من زوارق دورية وأطقم من أوروغواي. ستدمج تلك الوحدة دورا في مجال بناء القدرات لخفر السواحل الهايتية، بالشراكة مع عنصر الشرطة التابع للبعثة. ومن خلال الاستفادة من تجربة التوجيه والقدرة على التخاطب باللغة الفرنسية لدى موظفي الأمم المتحدة، ستقدم أطقم أوروغواي لخفر السواحل المعرفة التقنية لتحسين تدريبها، وبالتالي زيادة مشاركتها في دوريات الحدود البحرية في هايتي.

من المساهمات الأخرى للعنصر العسكري مشاركته في العملية الانتخابية. ففي الفترة التي تسبق الانتخابات، تشارك الوحدات العسكرية في الدعم اللوجستي لمراكز الاقتراع والمستودعات في جميع أنحاء البلد. ويتمثل ذلك بصورة أساسية في نقل صناديق الاقتراع والمواد الانتخابية إلى هناك. وفي أيام الانتخابات، يوفر العنصر العسكري الأمن العام في البلديات أو الأقاليم التي يكون فيها تقييم التهديدات عالي المستوى. ويغطي هذا الدعم مراكز الاقتراع والمناطق التي يجري فيها جمع المواد الانتخابية أو إحصائها، فضلاً عن المباني والمواقع الحكومية الرئيسية، في حال وقوع أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات.

وكما يذكر البعض هنا، فقد كان دور العنصر العسكري في التصدي لأعمال العنف التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بعد الإعلان عن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في غاية الأهمية في الحؤول دون خروج الوضع عن السيطرة. وعلى نفس المنوال، فإن العنصر العسكري على استعداد لتقديم الدعم للانتخابات المحلية المقبلة والانتخابات الجزئية المقبلة لمجلس الشيوخ، على الرغم من أن تاريخ إجرائهما لم يتأكد بعد. وينبغي أن يلاحظ أيضا أنه في حين أن موارد البعثة وأصولها قد مكنتها من دعم الانتخابات على نحو فعال، فإنه سوف يتعين على حكومة هايتي أن ترث الكثير من هذه المهام والوظائف.

في أعقاب اتخاذ القرار ٢٠١٢ (٢٠١١)، أكملت بعثة الأمم المتحدة عملية تخفيض شرطتها وقواتها العسكرية وقدراتها المدنية. يبلغ قوام العنصر العسكري المأذون به في الوقت الراهن ٣٤٠ ٧ جندياً، منهم ٢٨٥ ٧ جندياً عاملاً في الوقت الراهن، بعد خفض ٦٠٠ ١ من الجنود وما يلزمهم من المعدات. وإلى جانب عملية التخفيض، قام العنصر العسكري بإعادة تشكيل قوته بغية تحقيق أقصى قدر من فعالية البعثة. وتركز ما تبقى من القوة في المناطق الأكثر عرضة للخطر. وبفضل التنسيق الوثيق مع عنصر الشرطة، فإن وجود وحدات الشرطة المشكلة في المناطق التي أخلتها القوات العسكرية قد كفل نقل المسؤوليات تدريجياً إلى الشرطة الوطنية الهايتية.

بالتطلع نحو المستقبل، ندرس حاليا التشكيل التالي للعنصر العسكري، آخذين في الحسبان القرار ٢٠١٢ (٢٠١١)، الذي

ينص على ضرورة أن تستند تعديلات القوة في المستقبل على الحالة الأمنية العامة على الأرض وزيادة تطوير قدرات الدولة الهايتية.

بشكل عام، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تؤدي مهامها بنجاح، فيما يخص توفير الأمن وتحقيق الاستقرار في هايتي. لكن ثمة بعض التحديات الرئيسية التي أود أن أعرضها على المجلس، قبل أن أنهي بياني، ولا تزال تواجهنا.

قبل كل شيء، لا بد من مواصلة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية حتى تتمكن من الاضطلاع بكامل المسؤولية فيما يخص الاحتياجات الأمنية للبلد. إن لحكومة هايتي والبعثة نفس الهدف المتمثل في: خفض القوات في الوقت المناسب والرحيل النهائي للبعثة. لكن ذلك يتعين أن يجري، من دون أن يفضي إلى حدوث فراغ أمني ناجم عن انسحاب العنصر العسكري. بالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة البلد على إجراء انتخابات بدعم خارجي محدود، ومواجهة آثار الأمطار الموسمية والأعاصير بمفرده، والاستمرار في التركيز على مسار الحوكمة الرشيدة والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تكتسي أهمية قصوى.

إنني أشكر المجلس على اهتمامه، وأؤكد من جديد الالتزام القوي والمستمر للعنصر العسكري، ببذل أقصى قوته وجهده، من أجل تنفيذ الولاية التي أناطها المجلس بالبعثة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر اللواء غولارت على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب بكل قادة القوات الذين انضموا إلينا اليوم، والثناء على مبادرة وكيل الأمين العام إرفيه لادسو. وسوف يكون إسهامه بالتأكيد نافعا ومفيدا للغاية.

قبل أن أنتقل إلى موضوع بياني، أود باسم المملكة المغربية، أن أشيد بحرارة بذوي الخوذ الزرق، والثناء على تفانيهم والتزامهم وروح التضحية لديهم، من أجل تحقيق الأهداف النبيلة للأمم المتحدة. وأغتنم هذه الفرصة لنكرر تعازينا لأسر البلدان التي فقدت أفرادا من قواتها المسلحة أو من الشرطة أو من المدنيين، في خدمة الأمم المتحدة.

ليس بوسع أحد أن يجادل في أن بعثات حفظ السلام تشكل أكثر الأنشطة الملموسة والظاهرة لعمل منظمتنا. وهو نشاط يزداد تعقيدا وتزداد احتياجاته المتعلقة بالموارد البشرية والمالية. وتظل أساسياته على حالها.

أولا، لا يزال حفظ السلام بالتأكيد الطريقة الأكثر فعالية والأقل كلفة من أجل استعادة وبناء السلام.

ثانيا، إن الطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام المنشأة مؤخرا، يستدعي منا إيجاد استجابات تتناسب مع الاحتياجات المتغيرة لهذه العمليات، فضلا عن التحديات الجديدة والظروف التي تنشأ بمجرد إسناد الولايات للبعثات.

ثالثا، يتطلب حفظ السلام اتباع نُهج مختلفة من أجل أن تأخذ في الاعتبار الحقائق الخاصة بكل حالة. في ذلك الصدد، فإن السعي لتنسيق الممارسات، عدا ما يخص الجوانب اللوجستية، لا يمكن أن يتم من خلال نهج موحد أو أن يكون غاية في حد ذاته.

رابعا، في محاولة للعثور على استجابات مبتكرة للتحديات الجديدة، من الضروري أن نظل ملتزمين بالمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المتمثلة في احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وموافقة الأطراف، والحياد فيما يخص تنفيذ ولايات المجلس وعدم استخدام القوة، إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس.

خامسا وأخيرا، كما أكد على ذلك آخرون خلال هذا

الصباح، تظل حماية المدنيين المسؤولية الرئيسية للدول القومية، وعندما تسند الأمم المتحدة ولاية لها، فإنها تتطلب التدريب الملائم والموارد اللوجستية لتنفيذها.

وردا على البيانات التي سمعناها هذا الصباح، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على العناصر التالية. أولا، من الضروري تكييف الموارد المالية والمادية المتاحة لعمليات حفظ السلام مع الولايات التي أسندها المجلس. في ذلك السياق، وعلى الرغم من الحاجة إلى الترشيد، ينبغي ألا تعيق القيود المالية وتلك المفروضة على الميزانية، فعالية وكفاءة العمليات، التي تتم بموجب ولاية أسندها مجلس الأمن.

كما ظهر ذلك بشكل جلي وملموس خلال هذا الصباح، فإن عمليات حفظ السلام تجري غالبا في ظروف صعبة، وأحيانا بمشاركة أطراف فاعلة، تهدد الأمن والسلامة الجسدية، ليس للمدنيين فقط، ولكن للخوذ الزرق أيضا. في ذلك الصدد، وبالإضافة لنظم الإنذار المبكر، يتعين أن تتوفر للخوذ الزرق الوسائل والمعدات اللازمة للدفاع عن نفسها، ولا بد من المساءلة الكاملة لمن يهاجمها.

لكي تنجح أية بعثة حفظ سلام، عليها أن تستند في نشاطها إلى الحياد والنزاهة اللذين تتسم بهما أعمال الأمم المتحدة، وفقا للولايات التي خولها المجلس. وذلك هو السبيل الوحيد، لضمان الثقة والتعاون بين أطراف النزاع.

قبل أكثر من عقد من الزمان، مهد القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) الطريق لزيادة التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والأمانة العامة. ورغم بعض التقدم المحرز، فإن الإمكانات الكاملة لهذا التعاون الثلاثي، تظل بعيدة المنال. ويجب علينا أن نفعل أكثر من ذلك، ونحن ملتزمون بذلك. في ذلك السياق، تم التأكيد بشكل صائب، على مسألة التدريب من قبل العديد من المتكلمين خلال هذا الصباح. ونعتقد أنه ينبغي أن يستكمل التدريب على المستوى الوطني ومن خلال الوحدات، الذي أعدته إدارة عمليات حفظ السلام، عن طريق تبادل المعارف وأفضل الممارسات بين البلدان المساهمة بقوات.

في ذلك الصدد، تكتسي مسألة التعدد اللغوي أهمية بالغة، ويجب أن تتجسد في هدف ضمان مزيد من الفعالية والتعاون بين قوات حفظ السلام وليس فقط السلطات، بل أيضا الناس المكلفة تلك القوات بخدمتهم وحمايتهم.

أخيرا، أود أن أستفيد من حضور قادة القوات معنا اليوم لتسليط الضوء على أهمية التعاون بين البعثات. وعلاوة على ذلك، في إطار الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، الذي أتشرف برئاسته، قررنا الاستمرار في إعطاء الأولوية لذلك الموضوع، في مناقشاتنا وتحليلاتنا. وأود أن أطلب من قادة القوات الموجودين هنا، ما إذا كان بوسعهم إطلاعنا على أفضل الممارسات التي اكتسبوها في الميدان، بحيث يمكن أن نستلهم منهم، ونكرسها في نهاية المطاف، بوصفها ممارسات ثابتة يتعين تطبيقها في باقي البعثات.

على أساس التزام المغرب بالتسوية السلمية للنزاعات، ودور الأمم المتحدة كحكم في تسوية المنازعات بالطرق السلمية وفيما يخص صون السلم والأمن الدوليين، فقد ساهم بلدي باستمرار في عمليات حفظ السلام، تقريبا منذ استقلاله. ولن ندخر جهدا فيما يتعلق بمواصلة الإسهام في تعزيز دور المنظمة، في مجال حفظ السلام، والتحسين الجاري لفعالية عمليات حفظ السلام.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة.

ولا يزال حفظ السلام وبناء السلام في صميم أنشطة الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن على وجه الخصوص. وعليه، فإنه ليس مفيدا فحسب – بل في رأينا أيضا أن من المهم للغاية – أن أغتنم هذه الفرصة من أجل التفاعل بشكل منتظم مع قادة القوة والاستماع بصورة مباشرة إلى آرائهم وتوصياتهم القائمة

على خبرتهم الفريدة من نوعها. وعليه، أشكر القادة العسكريين برتبة فريق أول، الذين قدموا لنا الإحاطات الإعلامية اليوم، وعلى عروضهم الشاملة والمفيدة جدا. وأرحب أيضا بجميع القادة العسكريين هنا اليوم، وأشكرهم على حضورهم. وأتقدم بالشكر أيضا إلى وكيل الأمين العام إيرفي لادسو على عرضه ودوره في تيسير جلسة اليوم وتنظيمها.

وأود أن أبدأ بالثناء على عمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعلى جميع النساء والرجال الذين يؤلفون أفراد البعثات العديدة، على الطريقة التي ينفذون بها مهامهم في ظروف صعبة للغاية غالبا. وهم يستحقون إعجابنا ودعمنا المستمرين لهم.

وأود أن أثني أيضا على عمل إدارة عمليات حفظ السلام، ليس في مواجهة التحديات المرتبطة بنشاط حفظ السلام الذي بات أكثر تعقيدا ومتعدد الأبعاد على نحو مستمر فحسب، بل أيضا بسبب عملية الإصلاح الجارية حاليا، فضلا عن وضع الدليل الشامل لكتيبة المشاة التابعة للأمم المتحدة مؤخراً أيضا.

وسأكون موجزا جدا، لأننا نرى أن وجودنا هنا اليوم بغرض الاستماع بشكل رئيسي. وسأقتصر على بعض التعليقات ذات الصلة باثنتين أو ثلاث من المسائل التي أثارها مقدمو الإحاطات الإعلامية سلفاً.

أولا، من أصعب التحديات التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن تنفذ تلك العمليات ولايات متعددة ومهاما متباينة في ظروف متباينة وبيئات متنوعة ومناطق جغرافية مختلفة، اعتمادا على موظفين ينتمون إلى مشارب متباينة ويتكلمون لغات مختلفة. وعليه، فإننا نعتقد أن هناك حاجة إلى نظام لوضع وكفالة معايير مشتركة للعمليات العسكرية، التي يشكل الدليل مثالا جيدا عليها. والشرط المسبق لنظام من هذا القبيل هو ضمان التدريب الملائم قبل نشر البعثات، وأن يكون تدريبا لا يأخذ في الاعتبار بالظروف الميدانية المعينة فحسب، بل أيضا بأهداف الأمم المتحدة وقيمها الأساسية، بما في ذلك مسائل حقوق الإنسان ومشاركة المرأة وحماية المدنيين، وخاصةً الفئات الضعيفة، واحترام التنوع الثقافي والظروف البيئية.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى ذات صلة، فإن من المهم جدا تحديد العديد من المحاذير وقواعد الاشتباك بطريقة واضحة ومتوازنة تمكّن قادة القوة من تحقيق الأهداف العملياتية المشتركة.

وهناك موضوع آخر أود أن أتطرق إليه، يتعلق بمسألة الموافقة السياسية للأطراف في الميدان، وهي أمر ضروري لضمان استدامة بعثة حفظ السلام، وينطوي على فهم مشترك للأهداف الاستراتيجية للبعثة، فضلا عن التعاون البنّاء والمسؤول بصورة دائمة بين تلك الأطراف وبعثة الأمم المتحدة. ويمكن تنفيذ آلية محددة في ذلك السياق، في إطار كل بعثة على حدة، بغية رصد الكيفية التي تنفذ بها الأطراف موافقتها المعيّنة عبر التعاون الهادف والإبلاغ عن شواغلها عبر الأمانة العامة لمجلس الأمن. ومن شأن ذلك أن يمكّن المجلس من الاستجابة على وجه الاستعجال وفي الوقت المناسب للتغيرات المفاجئة في مستوى تقديم الدعم السياسي للبعثة المعنية.

وكثيرا ما يوصف حفظة السلام بأنهم بناة السلام أولاً. ويستحق ذلك الجانب اهتمامنا الكامل، لأن جودة الاتصال بين الجانبين في الميدان نفسه تشكّل في معظم الحالات وسيلة هامة لضمان النجاح المستمر لإجراءات الأمم المتحدة وتدخلاتها. ومن الواضح أن ذلك الارتباط يبدأ في المقر الرئيسي للأمم المتحدة، عبر التنسيق السليم بين مختلف فروع الأمانة العامة، غير أن من الضروري التأكد من أنه يظل موضع اهتمام دائم لقيادة كل بعثة. ولا شك أن العنصر العسكري يؤدي دورا هاما في جهود بناء السلام في وقت مبكر، وعلى وجه التحديد عن طريق الحفاظ على القانون والنظام، وتمكين الناس من استئناف حياتهم الطبيعية، وخلق بيئة آمنة، وتعزيز سيادة القانون وتعزيز بناء المؤسسات. وبطبيعة الحال، فإنه ليس ممكنا لأي من تلك الجهود أن يؤدي دوره بشكل صحيح وفعال دون المشاركة

الكاملة والتزام البلد المضيف بعملية قيادة وطنية مسؤولة.

وأود أن أختتم بتكرار إشادة بلدي بجميع الرجال والنساء الذين يعملون بالنيابة عنا من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين عبر التضحيات ومواجهة المخاطر على الصعيد الشخصي.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اليوم هو الوقت المناسب جدا لتناول حالة حفظة السلام، فضلا عن الالتقاء بهم والاستماع إلى بعض آرائهم. ونشكر السيد لادسو، فضلا عن شكرنا وترحيبنا بجميع قادة القوة على إحاطتهم الإعلامية الثاقبة، وعلى تقديم آرائهم بطريقة واضحة ومتعمقة بشأن المواضيع قيد النظر، وهو ما يؤكد قيمة التفاعل المستمر بين مجلس الأمن والعمليات الميدانية، ويبرزها بصورة مناسبة.

ولكي لا ننسى، فإن مقدمي الإحاطات الإعلامية إنما هم موظفون وسادة أفاضل. وفي حين قيل الكثير، فقد بقي الكثير الذي لم يقل بعد. وفي حين أثارت الإحاطات الإعلامية المقدمة الكثير من الذكريات بشأن الإجراءات التي اتخذت في خدمة البشرية، فإنه ليس صحيحا ألا نشير إلى الإصابات والوفيات التي يتعرض لها حملة تلك القيم الشجعان. ومن أحدث الأمثلة على ذلك، الخسائر التي لحقت بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أسفر الحادث الذي استهدف البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الشهر الماضي عن إصابة بعض من حفظة السلام لدينا، بيد أن ذلك لم يثن التزامنا الواضح بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأي شكل من الأشكال. فعلى مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية ضحى ١٣٠ باكستانيا بحياتهم أثناء أنشطة حفظ السلام، وهو من أكبر الخسائر البشرية التي تحملتها أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويؤكد التزامنا المتواصل بالدفاع عن قدسية عمليات حفظ السلام، مهما بلغت التكلفة.

وعلى ضوء تلك الإحصاءات الواقعية، فليس لنا أن نغالي في التأكيد على ضرورة تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام. ذلك أن من شأن تعرّض سلامة الجنود للخطر أن يقوض قدسية عمليات حفظ السلام نفسها. ومن شأن عدم كفاية الموارد، وعدم وجود الاستعداد العملياتي أن يهددا أيضا سلامة القوات.

لقد تكلم الفريق براكاش عن توحيد المعايير والأداء وتوفير الموارد الكافية. وليست تلك الجوانب هامة بالنسبة لنا كي ننظر فيها فحسب، بل هي هامة أيضا ليتمكن جميع المساهمين في أمن جميع بعثاتنا من إنجاز ولاياتهم على نحو فعال. ويمكن أن نشير إلى حد ما، إلى أنه ينبغي معالجة الضعف في الأداء وتوحيد المعايير، عبر وضع نهج التدريب ومعايير التقييم في سياق التحديات التي تواجهها البعثات. ويمكننا الاضطلاع بتلك المهمة الهامة عبر تقييم أداء البلدان المساهمة بقوات خلال القيام بزيارات أكثر تنظيما لتلك البلدان قبل نشر القوات، على أن تشمل مجموعة من الاختبارات والتدريبات القائمة على السيناريوهات، بهدف التحقق من فعالية جميع القدرات العملياتية. وفي الواقع، فإننا نوصي باتباع ذلك النهج الذي يمكن وضعه لتقييم الاستعداد العملياتي وكفاءة قواتنا. ونرحب بتعزيز تركيز إدارة عمليات حفظ السلام على ذلك المجال المحدد.

ونظرا لاتساع النطاق الجغرافي للبلدان المساهمة بقوات، فقد لا يكون سهلا تحقيق التوحيد القياسي في المعدات ووسائل النقل الميكانيكية والتدريب. ومع ذلك، فمن المهم والضروري تحديد معايير أساسية لتجنب ضعف الأداء. ولا ينبغي التفريط في الجودة والأداء بدافع الرغبة في توسيع قاعدة البلدان المساهمة بقوات، أو باسم التمثيل الإقليمي أو غيره من الاعتبارات الجغرافية السياسية.

ويجب علينا أن نواصل إيلاء الأهمية القصوى للتفوق المهني.

وفي جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تشكل قيادة قوة مركبة صوب تحقيق أهداف تشغيلية مشتركة تحديا ملحا

تفاقمه عوامل كثيرة. أولا، عمليات حفظ السلام ليست بالحرب التقليدية، التي يكون فيها الخصم محددا على نحو جيد. ففي كثير من الأحيان، ليس هناك أي خصم محدد. ثانيا، ينطوي وجود الوحدات المتعددة الجنسيات على العديد من أوجه التنوع، مثلا من حيث التدريب والأسلحة والعتاد والاتصالات. وأخيرا، هناك مجموعة واسعة من الإكراهات، بما فيها وعورة المنطقة، وأحوال الطقس، والحالة السياسية والأمنية السائدة، تسهم أيضا في تلك العوامل بصورة كبيرة.

ومما يزيد من صعوبة التحديات المتعلقة بالأهداف التشغيلية الولايات المعقدة، إذ يتعين تقديم الدعم للدول المضيفة في أجواء سياسية صعبة. وتتضمن هذه المساعدة دعم عمليات نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاحات الهيكل الأمني في الدولة المضيفة، وتحسين نظم القضاء والسجون، وحماية المدنيين، والدعم الإنساني وبناء المرافق الأساسية. ومن المؤكد أن هذه مجموعة واسعة من المسائل التي ينبغي معالجتها.

أعتقد أن بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا وتيمور – ليشتي نموذجان ممتازان في ذلك الصدد، وهذا أمر مهم للغاية – ينبغي ألا تحظى تلك المهام بالتعاون الفعال من جانب الأمم المتحدة قاطبة فحسب، ولكن أيضا من لدن مجلس الأمن على نحو خاص، كما يتعين أن تتولى زمامها الدول المضيفة.

لقد سلطت جلسة اليوم الضوء على التحديات المتعلقة بعمليات حفظ السلام وتعقيدها. ويجب علينا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نكفل تبسيط التعقيدات والتخفيف من شدة الإكراهات التشغيلية. ويمكننا أن نفعل ذلك بوضع ولايات واضحة، قابلة للتحقيق، لا تنطوي على فرادى الأولويات الوطنية أو تعقدها اقتراحات سياسية يتعذر تنفيذها.

إن تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات أمر أساسي إذن. ويجب على مجلس الأمن أن يتولى قيادة هذا التعاون. ولا يكفي تنظيم إحاطة إعلامية لمرة واحدة عندما يقترب موعد تجديد الولاية.

ولابد أيضا من استدامة الحوار غداة سحب البعثات أو إعادة تشكيلها. ويجب التفكير في ذلك على نحو مدروس في الحالات الأشد تعقيدا، مثل الحالات السائدة في أفريقيا. فالتقييمات التقنية التي يتم إجراؤها لتنفيذ عمليات سحب البعثات ونشرها يجب أن تستند إلى الحقائق في الميدان، ويجب إطلاع البلدان المساهمة بقوات عليها في الوقت المناسب. وهكذا، باتت المشاورات مع البلدان المعنية المساهمة بقوات أمرا بالغ الأهمية، ليس في الميدان فحسب وإنما هنا في نيويورك أيضا.

يرتهن نجاح عمليات حفظ السلام على المستوى التشغيلي بكفالة نشر الموارد البشرية والمادية في الوقت المناسب. قضايا الموارد – وهذه مسألة مهمة – لا تحتمل التحوط بذريعة الإكراهات المالية، وسأستفيض في هذه المسألة لاحقا. فالبعثات التي لديها موارد غير كافية تفتقر للفعالية والسلامة. وبالتالي، يجب على مجلس الأمن والأمانة العامة كفالة تزويد بعثات حفظ السلام بالموارد، بالتشاور مع أصحاب المصلحة.

وأخيرا، أود أن أقول إن التشديد على تعزيز التنسيق بين حفظ السلام وصنع السلام يزال أيضا ضروريا لتحقيق النجاح. والعمليات العسكرية الناجحة لا يمكن أن تحل محل الحوار السياسي والمصالحة أو تغني عنهما. فإذا لم يكن بمقدورنا إحلال السلام، لن نتمكن من إنفاذه.

وفي الأخير، أود أن أثير مسألة اشتداد الحاجة باطراد إلى الأموال. فالقوى الغربية المعانية من الأزمة، والتي تسدد القسط الأكبر من فاتورة السنوية البالغة ٦ بلايين دولار من أجل حفظ السلام في أفريقيا فقط، تواجه اليوم حالات صعبة فيما يتعلق بدفع المزيد من الأموال، وينبغي أن نتفهم ذلك. لكن في مثل هذه الأوقات، أعود للنصيحة الحكيمة لمجلة The Economist، أكثر وسائط الإعلام فعالية في المملكة المتحدة – وأظن أن صديقي مارك لايل غرانت يتفق معي – وأعتقد أنها من بين

أكثر المنشورات جدية ورصانة في العالم. جاء في عدد هذا الشهر من مجلة The Economist، على نحو وجيه وصائب، أن حفظ السلام يقومون بعمل مفيد في أفريقيا ويستحقون رواتب مناسبة. وقد أسهمت بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا في إعداد حفظ السلام لدى القارة، ومهما كانت هذه البعثات مفيدة، ستظل أفريقيا لعقود من الزمن بحاجة للمساعدة الأجنبية من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

تنفق على الأموال على مضض. كثيرا ما تكون الطائرات العمودية وغيرها من الأعتدة الفعالة ضرورية. والحالة الراهنة في العالم، حيث يزداد التضخم في كل مكان، لم تترك هامش سلامة للبلدان المساهمة بتلك القوات، لاسيما في آسيا. وهكذا، تسحب تلك الطائرات العمودية في كثير من الأحيان، مثلما وقع مؤخرا في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما أدى إلى عواقب وخيمة. تقول مجلة The Economist على نحو مثير فعلا، إن التشبث بمثل هذا النهج لتخفيض التكلفة مآله الفشل في الأمم المتحدة. والنصيحة التي تسديها لنا في نهاية المطاف، وأعتقد أن جميع الحاضرين يمكن أن يستفيدوا منها، هي أن بدون حفظة السلام،

> ”ستتجدد الصراعات - والتكاليف الناجمة عنها سترتفع بشكل كبير، ليس فحسب من حيث العمل العسكري ... ولكن أيضا فيما يتعلق بجهود الإغاثة، والتضحية بالتجارة وتدمير آفاق المستقبل. بدون إحلال السلام، لن يتحقق أي شيء في أفريقيا. والأمر يستحق إنفاق مزيد من الدولارات في اليوم.“ (The Economist، ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢)

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر جميع قادة القوات، فضلا عن الرجال والنساء الذين يعملون تحت إمرتهم، على خدمتهم وتفانيهم. وأؤكد لهم كامل دعمنا على العمل الذي يقومون به بمعية جميع حفظة السلام من أجل قضية السلم والأمن الدوليين. إن الوفاة المأساوية لسبعة أفراد من حفظة السلام النيجيريين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، قبل مجرد ١٢ يوما، تذكرنا مرة أخرى بالظروف الخطيرة والصعبة التي يعمل فيها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. نشعر بالأسى لفقدانهم، ونعرب عن تعازينا لأسرهم، ونظل على وعي بالمخاطر الكبيرة التي يواجهها زملاؤهم في جميع أنحاء العالم، الذين لا يزالون يضطلعون بمهام بالغة الأهمية.

يسرني أننا الآن قد وحدنا ممارسة توجيه الدعوة لقادة القوات في بعثات الأمم المتحدة لمخاطبة مجلس الأمن عندما يحضرون هنا للمشاركة في مؤتمرهم الوطني. فتفاعلنا معهم يغني مناقشات المجلس بخبرتهم وأفكارهم العملية من الميدان. كما يسرني أنهم سيعقدون هذا الأسبوع اجتماعا باللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة المعنية بعمليات حفظ السلام.

لقد طرأت مستجدات مهمة في مجال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ آخر مرة اجتمعنا فيها بهذا الشأن في العام الماضي. فمجلس الأمن أنهى البعثة السابقة للأمم المتحدة في السودان وأنشأ بعثات جديدة في أبيي وجنوب السودان وسوريا. وقد أجرى المجلس أيضا تغييرات مهمة في البعثات الجارية لتحسين قدرة حفظة السلام في الميدان على إنجاز ولاياتهم. وبالعمل مع إدارة عمليات حفظ السلام، اتخذنا خطوات لتعزيز التعاون فيما بين البعثات، لا سيما بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حيث اتضحت أهمية ذلك التعاون لدعم النتائج الديمقراطية. وخفضنا مستويات القوة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى مستويات ما قبل الزلزال تقريبا، حيث تحسنت الحالة الأمنية في ذلك البلد. وأذنا بزيادة مستويات القوات وتعزيز دعم الأمم المتحدة اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لزيادة إضعاف حركة الشباب وتحقيق قدر من الاستقرار والأمل

للشعب الصومالي أكثر مما عَهِدَه طوال عقود. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، استجابت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعوة المجلس إلى اتخاذ تدابير أقوى لحماية المدنيين من خلال تطوير آليات مبتكرة للإنذار المبكر للحد من فرص شن الهجمات ضد المدنيين.

ولا يزال تعزيز عمليات حفظ السلام يمثل أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة. ومواقفنا معروفة جيدا. يجب أن تكون الولايات واضحة وقابلة للتحقيق. ويجب أن يكون لدى البعثات الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الولايات بما في ذلك الموظفون المهرة المدربون والمجهزون بصورة جيد، وينبغي أن يكون هناك خطة للخروج تتضمن إستراتيجية سياسية – رؤية للدولة المتوخاة، وعملية فعالة لبناء السلام في وقت مبكر. إن بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد اليوم يجب أن تكون لديها القدرات والعزم على استخدام القوة على نحو فعال لردع التهديدات، والدفاع عن نفسها وحماية المدنيين وفي حالة الولايات المنوطة بموجب الفصل السابع من الميثاق، التمسك بالإرادة الواضحة لمجلس الأمن. إن لدى الأمم المتحدة العديد من البلدان المساهمة بقوات التي تلتزم بأعلى المعايير المهنية للكفاءة والسلوك، ونحن نشكرها على خدمتها. يجب ألا يُسمح لعدد قليل نسبيا من ضعيفي الأداء تقويض هذه السمعة وتعريض الأرواح للخطر. ولذلك، يجب على الأمانة العامة أن تكون حازمة بشأن وحدات القوات، ومعايير الجاهزية والأداء. وينبغي للأمين العام أن يكون مستعدا لإعادة أي من الوحدات التي لا تعمل وفقا لولاية البعثة أو التي لديها خلل خطير في معايير التدريب وصيانة المعدات لدرجة تقويض عمليات البعثات.

يجب أن يتمسك حفظة السلام وجميع موظفي البعثات الميدانيين بأعلى معايير السلوك والانضباط، وخاصة فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين للفئات السكانية الضعيفة. يجب علينا ألا نقبل ولن نقبل أية إساءة معاملة من هذا القبيل من جانب أفراد حفظ السلام للسكان المنوط بالأفراد حمايتهم.

ولكي تحقق البعثات النجاح للشعب الذي تخدمه، من الضروري توفر حفظة سلام ملتزمين وقادرين وإن كان ذلك غير كاف. وتتطلب الفعالية التشغيلية دعما قويا من المقر، وكذلك الإدارة الحديثة، والممارسات الإدارية واللوجستية المعاصرة، وبطبيعة الحال، المساهمات بالعناصر المدنية الهامة جدا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الولايات المتحدة تدعم بقوة التنفيذ السريع لإستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. لا نزال نشعر بالقلق إزاء الفجوات في قدرة الطيران، ونحن مصممون على مواصلة العمل مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات للمساعدة على جَسر تلك الفجوات. فمن الأهمية بمكان أن تقيّم الأمانة العامة بصورة كُلِّية أفضل مزيج لاستخدام الطائرات، بما في ذلك الطائرات العسكرية والمدنية والمروحية وثابتة الأجنحة، لتلبية احتياجات البعثات. وينبغي تعويض البلدان المساهمة بطائرات عمودية تعويضا عادلا لتزويدها الأمم المتحدة بأصول نادرة وقيِّمة جدا.

نرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية وغيرهم من الشركاء لتحسين التدريب ووضع معايير للمهارات الفنية. نأمل أن النماذج الجديدة للتدريب القائم على سيناريوهات حماية المدنيين، وهي متاحة الآن لمراكز التدريب على حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات، ومصفوفة الموارد والقدرات للأمانة العامة، ودليل الأمم المتحدة لمعايير قدرات كتائب المشاة، ستُحَسِّن الأداء في الميدان. نحن نتطلع إلى التغذية العكسية من قادة القوات والبلدان المساهمة بقوات بشأن هذه المبادرات.

وبينما تنفذ الأمم المتحدة المبادرات القائمة لتعزيز فعالية وكفاءة بعثات حفظ السلام، يجب علينا أيضا الاستمرار في استكشاف مجالات جديدة للابتكار في أفضل الممارسات والتكنولوجيا. وقد ألقى المجلس على عاتق الجنرالات الحاضرين

هنا مسؤولية كبيرة. هناك حوالي ١٠٠ ٠٠٠ رجل وامرأة بالزي العسكري من أكثر من ١٠٠ بلد يعملون في بعثات الأمم المتحدة، وهم يقومون بذلك في بعض أكثر المناطق خطورة وضعفا على وجه البسيطة. وقد طلبنا من الجنرالات تحقيق وبناء وحفاظ على السلام وحماية الضعفاء في أصعب الظروف. من المهم جدا بالنسبة لنا أن يعود كل جنودهم إلى ديارهم سالمين. ومع ذلك، وكما نعلم، فإن ذلك العمل مُشَرِّفٌ وهامٌ بقدر ما هو شاق. ونحن ممتنون لهم على خدمتهم وشجاعتهم.

ومن هذا المنطلق، فإننا نقدر صراحة الجنرالات وانفتاحهم معنا بشأن احتياجات بعثاتهم والتحديات والقيود التي تواجهها لكي تجسِّد القرارات التي نتخذها هنا في نيويورك الواقع في الميدان.

السيد زوكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب مرة أخرى بقادة القوات في هذه الجلسة لمجلس الأمن التي أصبحت الآن حدثا منتظما. ولئلا ننسى، فقد عُقِدت لأول مرة في آب/أغسطس ٢٠١٠ خلال الرئاسة الروسية لمجلس الأمن. (S/PV.6370) أنها تعطينا الفرصة لفهم أفضل للمشاكل الحالية التي تواجه حفظة السلام في تنفيذ الولايات المنوطة بهم من مجلس الأمن، وكذلك الحصول على تغذية عكسية مباشرة وكفالة المحافظة على أهمية الخبرة العسكرية.

لا يزال الطلب كبيرا على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويؤدي حفظة السلام دورا رائدا في دعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية من أجل تحقيق الاستقرار وبناء السلام وحماية المدنيين، ورصد التقيّد بوقف إطلاق النار. إن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام تتغير باستمرار، من الناحيتين المفاهيمية والتشغيلية. ومن المهم أن نكيفها لتلائم المشاكل الناشئة وأن نستجيب بشكل فعال للواقع السياسي والتحديات الجديدة. في ضوء ذلك، فقد شهدت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة زيادة في الطلب على مواردها، ونتيجة لذلك، طُلب إليها القيام بمهام لم يسبق لها مثيل.

إن الأحداث التي اضطر حفظة السلام إلى معالجتها تؤكد مرة أخرى الطابع الحيوي للمبادئ الأساسية لحفظ السلام. يجب على حفظة السلام التقيد الصارم بالولايات المنوطة بهم، وعدم الانجرار إلى الصراعات السياسية الداخلية. ينبغي ألا يقدموا الدعم الضمني لأحد أطراف النزاع. فذلك يمكن أن يؤدي إلى عواقب سلبية للغاية، ويمكن أن يشكك في سمعة الأمم المتحدة. للأسف، شهدنا سوابق مؤسفة من هذا القبيل في الآونة الأخيرة.

بالطبع، يجب أن تكون ولايات حفظ السلام واضحة. وينبغي ألا تترك أي مجال لتفسير مرن أو غير موضوعي. وينبغي أن تكون قابلة للتطبيق عمليا ومناسبة للحالة المعنية. ويمكن لحفظة السلام إنجاز مهام أولية فحسب في مجال بناء السلام. إن تضخيم الولايات لتشمل مهام لبناء السلام غير مأذون بها يأتي بنتائج عكسية.

ولا تزال المشكلة المستمرة تتمثل في توفير المستوى اللازم من الخبرة العسكرية للتدابير المتخذة في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتوجد آلية بموجب الميثاق لهذا الغرض، إنها لجنة الأركان العسكرية. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن تكثف أنشطتها.

من أجل تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي لنا الاستفادة بصورة أنجع من موارد المنظمات الإقليمية، والامتثال الصارم لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. لقد أدخلت تحسينات مفيدة في هذا المجال. إن تطبيقها يتيح لنا جميعا المجال لتجنب تكرار أخطاء الماضي في المستقبل.

نأمل أن تكون جلسة اليوم فرصة جيدة بالنسبة لنا جميعا للتوصل إلى تفاهم مشترك عندما يتعلق الأمر باتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

السيد ألثاتي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم لعقد هذه الجلسة بوصفها فرصة لمواصلة تحليلنا لحالة عمليات حفظ السلام. أود أيضا أن أشكر السيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على بيانه، وما يبذله من جهود. كما أود أن أعرب عن امتناني لقادة القوات على البيانات التي أدلوا بها. وأرحب أيضا بحضور اللواءات الآخرين الذين ينضمون إلينا اليوم، والذين تسهم وجهات نظرهم وخبراتهم الميدانية إسهاما كبيرا في مناقشة اليوم.

يثلج صدر كولومبيا التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة نحو بلوغ أهداف يمكن تحقيقها من أجل التعايش السلمي بين الشعوب من خلال التعاون الرشيد بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمنظمات الإقليمية لبناء القدرات الوطنية والإقليمية ولوضع استراتيجيات لزيادة فعالية عمليات حفظ السلام في تحقيق نتائج مستدامة. ونحن نرى أن من المهم للغاية الاستفادة من الأعمال التي أُنجزت بالفعل باتجاه تحديد أهداف مشتركة واتخاذ خطوات منهجية من أجل تحقيقها.

ويجب على مجلس الأمن والجمعية العامة والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة زيادة التعاون فيما بينها لتحديد ولايات واضحة وواقعية وتوفير موارد كافية والتخطيط على المدى الطويل. ومن المهم للغاية أن تعزز الجمعية العامة ومجلس الأمن الحوار والتعاون لكي تحظى القرارات المتخذة بتأييد واسع وتكون الولايات متماشية مع الموارد المتاحة.

إن التحديات التي تواجه بعثات حفظ السلام والتوقعات المنتظرة منها في تزايد مستمر والظروف الأمنية على أرض الواقع تزداد تعقيدا على الرغم من محدودية الموارد. وينبغي، عند وضع الولايات، مراعاة السياق السياسي وخصوصيات كل حالة على حدة، وذلك مع أخذ الموارد المتاحة في الاعتبار. ونرحب بالمبادرات لتحسين الاتصال بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ونشدد على أهمية التعاون الثلاثي، باعتباره آلية لتعزيز التعاون والثقة في مواجهة تحديات حفظ السلام. وينبغي عقد المزيد من الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات قبل تجديد الولايات من أجل مناقشة القضايا الجوهرية ذات الآثار العملية على سير البعثات.

ومن الأهمية بمكان زيادة عدد البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية لأن الدول النامية توفر في الوقت الحاضر غالبية قوات حفظ السلام النظامية. ونؤكد مجددا على أهمية بناء القدرات اللازمة للاضطلاع بالمهام الموكلة. ونثني على التقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في تعزيز القدرات من أجل تحسين الفعالية على أرض الواقع في مجالات الاستخبارات والأفراد العاملين في الميدان وبناء القدرات والموارد البشرية والمعدات اللازمة لضمان الانتشار السلس وفي الوقت المناسب. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة أمن القوات في الميدان وتزويدها بالمعدات الكافية. ونحن ننوه وننشيد بالتقدم المحرز في تكنولوجيا الرصد والاستخبارات.

وتحقيق الاستقرار والتعمير يتطلبان وضع خطط استراتيجية لتعزيز القدرات الوطنية في البلدان المتضررة أو المضيفة، وكذلك برامج للتنمية الاجتماعية والسياسية والتنمية المستدامة. ولا يمكن لأي استراتيجية لتحقيق السلام الدائم أن تغفل عن الدور الهام الذي تؤديه عمليات حفظ السلام في تحقيق استقرار البلدان المضيفة عن طريق دعم المؤسسات وإرساء الأسس اللازمة لبناء السلام. وتقوم القوات العسكرية والشرطة والموظفون المدنيون الذين يشكلون عمليات حفظ السلام بأعمال دعم ترتبط ارتباطا وثيقا ببناء السلام. وفي هذا الصدد، فإن اتباع نهج منسق، مع تحسين الاتصال والحوار مع لجنة بناء السلام، سيكون مفيدا جدا في تحديد الثغرات في تقديم المساعدة والدعم الدوليين. وينبغي دعوة اللجنة إلى الإسهام بمعارفها وخبراتها في مناقشات مجلس الأمن. كما يمكن للجنة القيام، من خلال الأمم المتحدة، بدور فعال في تعزيز العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، وهي في

غاية الأهمية لإنعاش البلدان.

وكولومبيا لا تزال على استعداد للمساهمة في عمليات حفظ السلام بأقصى ما في وسعها وللمشاركة النشطة في المناقشات حول كيفية تعزيز جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكيل الأمين العام ايرفي لادسو على تدشينه لهذه الجلسة الهامة وعلى إدارته لهذه المناقشة. وأرحب ترحيبا حارا بقادة القوات. ووجهات نظرهم التي تتصف بالوضوح تساعد على زيادة التآزر بين مجلس الأمن والميدان. وأثني عليهم، خصوصا في ضوء التضحيات الكبيرة التي يقدمونها في ترؤس مختلف عمليات حفظ السلام.

تولي غواتيمالا أهمية أساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك لأسباب من بينها أننا بلد استفاد منها بشكل مباشر. فهي تؤدي وظيفة أساسية من وظائف الأمم المتحدة وتشكل أداة لا غنى عنها في عمل المنظمة، الذي نشارك فيه بوصفنا بلدا مساهما بقوات في أمريكا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط. وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواصل تطورها على الصعيدين المفاهيمي والعملياتي، كما سمعنا في هذا الصباح. والزيادة في عدد عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة تزيد الطلب باطراد على موارد الأمم المتحدة، مما يشكل تحديات لم يسبق لها مثيل. ومن الواضح أن معالجتها ستتطلب اهتمام ومشاركة جميع الأطراف، مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمانة العامة.

ونحن نشكر قادة القوات الحاضرين اليوم على تبادل أفكارهم الهامة معنا. ولأن لدينا جنودا ومراقبين في جميع بعثاتهم، فإن غواتيمالا على دراية مباشرة بنوعية قيادتهم وعمق التزامهم. ونود الإدلاء ببعض الملاحظات الموجزة.

أولا، نؤكد مجددا على أهمية الحاجة إلى أن تكون لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة ومجدية وقابلة للتحقق منها ويتم تكييفها مع كل حالة بعينها. ومن الواضح أن المسؤولية الرئيسية عن تلبية تلك الشروط تقع على عاتق المجلس.

ثانيا، مع أن لدينا الحق في أن نطلب إحراز النتائج من رؤساء البعثات ومن القوات في الميدان، فإنه يجب علينا أن نكفل أيضا أن نوفر لهم الأدوات اللازمة للقيام بمهامهم على نحو فعَّال.

ثالثا، يجب علينا أن نتصدى لمسألة وجود فجوات كبيرة في الموارد والقدرات والتدريب، وذلك من خلال تحسين التنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة – عبر اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة – والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. في ذلك الصدد، فإن تعليقات الفريق براكاش، من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار المنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مفيدة للغاية.

رابعا، نؤكد على أهمية إعطاء أولوية قصوى لتحسين أمن وحماية الأفراد الذين يتم نشرهم في الميدان، بخاصة عند التعامل مع حالات الأزمات أو مع بيئة سياسية معقدة. على الحكومات المضيفة، من جانبها، أن تحترم المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام.

خامسا، ناقش قادة القوات الأربعة الذين استمعنا إليهم اليوم المزايا والتحديات التي يواجهونها في التعامل مع القوات المتعددة الجنسيات، وعلى وجه الخصوص عند محاولتهم دمج مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات العسكرية القادمة من مختلف الثقافات في قوة متماسكة ومتكاملة. وشأننا شأن الآخرين، نعتقد أن البلدان المساهمة بقوات نفسها يمكن أن تسهم في ذلك التماسك من خلال إعداد جنودها وضباطها قبل إدماجهم في مهمة لحفظ السلام. أنشأت وزارة الدفاع الغواتيمالية، من جانبها، مدرسة للتدريب المتخصص لتدريب الجنود والضباط من منطقة أمريكا الوسطى بأسرها ممن يجري نشرهم لاحقاً في عمليات حفظ السلام.

سادسا، نقدر كثيرا التعليقات ما أدلى به اللواء غولارت فرناندو رودريغز، من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، من تعليقات ركزّت على ما أسهم به العنصر العسكري في ضمان تحقيق الاستقرار في البلد المضيف، ودعم مؤسساته. بصفة عامة، العنصر العسكري أكبر عناصر البعثة، وكثيرا ما يمثل وجه البعثة بالنسبة للسكان المحليين. بناء على ذلك، من المهم توفير التدريب اللازم في مجالات مثل التعاون بين العسكريين والمدنيين والجوانب الحساسة المتعلقة باحترام ثقافة البلد المضيف وعاداته وتقاليده، فضلا عن السلوك والانضباط فيما يتعلق بالأمور الجنسانية والمسائل الأخرى ذات الصلة.

أخيرا، نود أن نغتنم هذه الفرصة التي أتيحت باجتماع جميع قادة القوات هنا في المجلس اليوم لكي نسأل كيف يمكن لنا في المجلس أن ندمج على نحو أفضل آراء العاملين في الميدان والتعليقات الردّية التي يقدمها قادة القوات.

السيد فيني كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتوجه بالشكر إلى قادة القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار المنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على بياناتهم. وأشكر أيضا السيد لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على ما قام به من ترتيبات ليقدمهم إلينا. لقد أطلعنا باهتمام على آرائهم، ونعتقد أن وجهات نظرهم، التي تستند على الخبرة المكتسبة في الميدان أثناء تنفيذ قرارات مجلس الأمن، مهمة ومن شأنها أن تساعد المجلس في أعماله.

بما أن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين قد تغيرت على مدى العقود، فكذلك تغيرت التحديات التي تواجه بعثات حفظ السلام. ثلاثة ممن قدموا إحاطات اليوم يرأسون بعثات لم تُنشر من أجل حفظ السلام بين الدول، بل داخل الدول. ويتعين عليهم أن يحفظوا السلام ليس بين جيشين تقليديين، وإنما يجب عليهم يتعاملوا مع تهديدات تشكلها جماعات مسلحة في حالات ليس من السهل التمييز فيها بين المقاتل والمدني. عليهم أن يقوموا بتحييد التهديدات ليس ضمن حدود يسهل التعرف عليها، بل التهديدات التي تمس مؤسسات الدولة والمدنيين.

علاوة على ذلك، لقد استُدعوا ليس فقط لحفظ السلام بل أيضاً للمساعدة في بناء المؤسسات الوطنية والاضطلاع بمهام تقع عادةً ضمن اختصاص الحكومات الوطنية. ولكي تكون عملياتهم فعالة، يجب عليهم أن يكسبوا ليس ثقة الحكومات المضيفة فقط بل أيضا ثقة المجتمعات التي ينشرون فيها.

في ظل تلك الظروف، يجب تكييف قواعد الاشتباك ومفاهيم العمليات لتتلائم مع الظروف الخاصة للبلد المضيف. وكما يقال، فإن المقاس الواحد قد لا يناسب الجميع. وتكتسب ضرورة الحفاظ على الموضوعية والحياد والنزاهة والإنصاف أهمية أكبر. وفيما يتعلق بالبعثات، ينبغي أن يهدف التوحيد القياسي إلى تحقيق الأداء الأمثل بدلا من الحصول على المعدات نفسها.

في ذلك الصدد، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن العديد من ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام تضمنت مهاماً تثير تساؤلات حول مبدأ أساسي هو مبدأ الموافقة. فإنها قد تضع حفظة السلام في ظروف قانونية صعبة، كما ذكر قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مما يقوض أحيانا فعاليتهم. يجب أن تسترشد بمبدأ الملكية الوطنية جميعُ مهامنا في إطار أنشطة حفظ السلام وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

اليوم أصبحت بعثات حفظ السلام تكلف بولايات أشبه بأشجار عيد الميلاد. إذْ يُطلب من حفظة السلام تحقيق ما ظلت العديد من دولنا تجاهد على مدى عقود من الزمان، إن لم يكن منذ قرون، لتحقيقه، في حين أن الفجوة في الموارد لا تزال تمثل الحقيقة المفردة التي تعوق نطاق عمليات حفظ السلام ومدى وصولها.

يجب أن نضع في الاعتبار أن توفير الموارد البشرية والمادية بما يتناسب مع الولاية أمر ضروري ليس فقط بالنسبة للفعالية التشغيلية لبعثات حفظ السلام، بل له أيضا تأثير مباشر على مصداقية ولايات المجلس. اليوم، قدم قادة قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مثالا ملموسا لمعوقات الموارد أثناء أزمة ولاية جونقلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

تشكل بعثات حفظ السلام اليوم جزءا من الجهود المركبة التي يبذلها المجتمع الدولي لتجميع الموارد المقدمة من مؤسساته ومنظماته المختلفة من أجل إنشاء العمليات. وكما أشار قادة القوات، فإن اتساع نطاق عملهم يتطلب تماسك كل الجهود، ويعتمد نجاح هذه البعثات ليس فقط على أداء قوات حفظ السلام، بل أيضاً على الطابع التعاوني للمشروع. لذا، لا يمكن فصل تقييم أداء قوات حفظ السلام عن مدى فعالية عملية السلام عموما.

وهكذا فإن القيادة في المقر وفي الميدان، واتساق الأهداف بين مختلف أصحاب المصلحة ستحدد الأداء العام وتحقيق المهام الموكلة إلى بعثات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، أحطنا علماً بفكرة تشكيلات القوة المركبة. وعلى الرغم من أن الأمر يبدو خياراً منطقياً، فإنه يجب أن نضع في الحسبان ضرورة أن تعمل الوحدات بتماسك. يجب أن تتطور سياساتنا في ذلك الصدد تطوراً تدريجيا، مع ضرورة فحص الواقع في كل خطوة.

يشكل الحفاظ على اتفاقات السلام والإشراف عليها، واستعادة الحوكمة الأساسية، وإنشاء هيكل الإطار المؤسسي الوطني، الإنجازات الرئيسية لحفظ السلام. ويتعين أن تسهم عملية السلام الأوسع في الاستقرار الذي حققته المكونات العسكرية وتستفيد منه. ولا يمكن إسناد المهام التي تتراوح بين فرض القانون والنظام وسيادة القانون وبناء المؤسسات الوطنية إلى العناصر العسكرية وحدها. ولا بد من ابتكار استراتيجيات مع تفاصيل كافية، وتوفير الموارد وخطط التنفيذ، لمعالجة كل مرحلة من مراحل عملية السلام.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي حقا عمل فريد من نوعه، ينطوي على تقاسم للأعباء على الصعيد العالمي. وتدعم الشراكة بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة ومجلس الأمن تلك العملية. إنها تستمد مواردها من قدرات كل منا على الإسهام بشكل إيجابي في هذا المشروع. كما أنها تتطلب قدرا كبيرا من الاستعداد لمراعاة واستيعاب وجهات نظر وشواغل الجميع. لا شك في أن حماية المدنيين، من أجل ضمان الحياة الكريمة والأمن والفرص لهم، تشكل مهمة تستحق أكثر بكثير مما التزم به المجتمع الدولي حتى الآن. ويدخل تركها في أيدي حفظة السلام لوحدهم، ضمن أنصاف الحلول في أحسن الأحوال. ويتعين أن تبدأ جهودنا في ذلك الصدد، من حيث تعثرنا، بدلا من محاولة وضع بنيات مفاهيمية عالمية.

بوصف الهند أكبر مساهم في قوات حفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة، فإنها تدرك أن الكثير قد تغير، منذ أن أطلقت بعثات حفظ السلام الأولى، قبل أكثر من خمسة عقود. ويتمثل التحدي الماثل أمامنا في تعزيز إرث عمليات حفظ السلام وضمان ملاءمته للواقع الراهن. يجب علينا أن نذكر أنفسنا أن تلك تكلفة بسيطة بالنظر إلى الأهداف النبيلة التي وضعناها لأنفسنا حتى نحققها. وستعتمد قدرتنا على التنفيذ الفعال لولايات بعثات الأمم المتحدة على توفير الموارد الكافية، وإسناد ولايات منطقية والاستعانة بالخبرات من البلدان التي لديها الخبرة الأكثر ملاءمة للظروف التي يتم فيها نشر حفظة السلام. يجب ألا يغيب ذلك عن أذهاننا، وأن نتصرف تبعا لذلك.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشيد بحفظة السلام، بمن في ذلك أولئك الذين ينتمون إلى بلدي، الذين ضحوا بحياتهم أثناء خدمتهم في بعثات الأمم المتحدة.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لنا اليوم، من أجل

الاستماع إلى عروض تستحث الفكر قدمها قادة القوات، الذين نرحب بهم ترحيبا حارا. كما أشكر وكيل الأمين العام لادسو على مشاركته وإحاطته الإعلامية.

تشكل عمليات حفظ السلام آلية فريدة من نوعها وأداة لا غنى عنها لأعمالنا الجماعية، تهدف إلى صون السلم والأمن الدوليين. بما أنه يجري تحويل عمليات حفظ السلام تدريجيا إلى عمل أكثر تعقيدا، فإنها تواجه عددا من التحديات التي لها تأثير سلبي على قدرتها على القيام بمهامها على نحو فعال. وظلت المسائل المرتبطة بزيادة فعالية عمليات حفظ السلام، وتطورها المفاهيمي والتشغيلي، إلى جانب تكيفها مع البيئتين السياسية والأمنية المتغيرتين باستمرار، على جدول أعمالنا لفترة طويلة، وتشكل مجالا لا يزال يحتاج إلى أفكار مبتكرة.

في ذلك الصدد، أود أن أؤكد على أهمية التفاعل مثل تفاعل اليوم، مع قادة المكونات العسكرية، الذين اطلعوا من خلاله أعضاء المجلس على التحديات والمشاكل التي تواجهها حاليا الخوذ الزرق في الميدان، وعرضوا رؤيتهم فيما يخص المعايير والمؤشرات المتعلقة بالتنفيذ الفعال لولاياتهم. في رأينا، فإن ممارسات مفيدة مثل تلك، يتعين أن تصبح ممارسة متكررة.

سعيا للإيجاز، أود أن أقتصر فحسب على عرض وجهات نظرنا بشأن بعض جوانب عمليات حفظ السلام. أولا، إن الولايات هي التي توجه حفظة السلام، وتمدهم برؤية واضحة فيما يخص مهامهم. يجب أن تكون الولايات واقعية، وقابلة للتحقيق ومصممة خصيصا للقدرات اللوجستية والتنفيذية التي يتم توفيرها لقوات حفظ السلام. في الوقت نفسه، وتبعا للتطورات الأمنية في الميدان، يمكن أن تتضمن الولايات قدرا معينا من المرونة، بهدف تحقيق تعاون أوسع بين البعثات وإدخال تعديلات تشغيلية بسرعة.

ثانيا، جرى التأكيد على أهمية استمرار التعاون الثلاثي بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة. وفي الواقع، فإن ذلك أمر حيوي لفعالية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كما هو الحال نفسه فيما يخص تعاون قوات حفظ السلام مع البلدان المضيفة. وغني عن القول، أن تنسيق العمل والتعاون بشكل وثيق مع البلدان المضيفة، خصوصا فيما يتعلق بالجانب العسكري، يشكل شرطا أساسيا لنجاح تنفيذ الولايات.

ثالثا، عدا الظروف السياسية والأمنية في الميدان، تؤثر الفروق الثقافية والدينية السائدة في المجتمعات المضيفة، على نجاح حفظ السلام. ويجب على أطراف النزاع والجمهور الثقة في جهود قوات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد على أهمية إدراك الجمهور الصحيح للأدوار والمسؤوليات الملقاة على كاهل قوات حفظ السلام، وتعزيز العلاقة بين قوات حفظ السلام العسكرية والسكان المحليين. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تولي الولايات العسكرية أولوية لحماية المدنيين منذ البداية.

رابعا، لا تعتمد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، على مدى استعداد الدول الأعضاء للمساهمة فقط، ولكن أيضا على قدرتها على القيام بذلك. وعندما يتعلق الأمر بتوزيع المعدات والتمويل من قبل الدول الأعضاء على القوات العسكرية والمدنية والشرطية، فإن الحالة الراهنة ليست بشكل واضح خالية من العيوب. ويمكن التركيز بصفة خاصة على تطوير قدرات الجيش والشرطة الخاصة بحفظ السلام لكل دولة من الدول الأعضاء، وليس فقط من جانب الأمم المتحدة، ولكن أيضا من خلال برامج المساعدة الثنائية بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، ينبغي ألا تربط هذه المساعدة بمشاركة الدول لاحقا في عمليات معينة، التي هي بلا شك مسألة ينبغي اتخاذ قرار بشأنها على المستوى الوطني. في الوقت نفسه، يمكن للأمم المتحدة أن تفيد فيما يخص تشجيع ودعم تطوير قدرات حفظ السلام الخاصة بالمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

أخيرا، عند مناقشة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

لا يمكننا أن نمر مرور الكرام على الهجمات الأخيرة التي طالت قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار. إن الهجوم على الخوذ الزرق هو بمثابة هجوم على الأمم المتحدة، ويشكل من ثم انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. إننا نشيد بكل حفظة سلامنا، على التضحيات الجسام التي تكبدوها في سبيل تحقيق الهدف النبيل المتمثل في صون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. كما يجب أن يحترم الجميع سلامتهم وأمنهم وضمانهما وكفالتهما في جميع الأوقات.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر وأثني على قادة قوات مختلف بعثات حفظ السلام الحاضرين هنا، وليس فقط على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة للغاية ولكن أيضا على العمل الذي يقومون به في الميدان، والذي غالبا ما يتم في ظروف صعبة.

إن مسألة عمليات حفظ السلام، مهمة للغاية لأعضاء مجلس الأمن وللبلدان المضيفة للبعثات على حد سواء. وقد تطورت هذه العمليات منذ إطلاقها أول مرة في عام ١٩٤٨، من حيث تكوينها وولاياتها على حد سواء. واستدعت طبيعة وانتشار الصراعات تكيف عمليات حفظ السلام، لتصبح أكثر عملية وفعالية.

إن الإحاطات الإعلامية التي سمعناها للتو، تؤكد بشكل أساسي الحاجة الحقيقية لتكييف البعثات مع السياق السائد في الميدان، وتمكين عمليات حفظ السلام من التطور لتصبح عمليات بناء سلام، وذلك باستخدام قوات تمتلك مهارات ثبتت جدواها. إن توغو ترحب بواقع إجراء تحليلات من أجل تفعيل بعثات حفظ السلام، منذ عدة سنوات حتى الآن، وإسهامها الفعلي في التنمية في البلدان التي تنتشر فيها. ونظرا للطبيعة المعقدة لهذه البعثات اليوم، وذلك بسبب تعدد الجهات المعنية وطبيعة الصراعات، يتعين أن تسعى عمليات حفظ السلام إلى الجمع بين الفعالية والاستقلالية والنجاح.

تشاطر توغو الآراء التي أعرب عنها مقدمو الإحاطات الإعلامية والعديد من الذين تكلموا قبلي بشأن البند المحدد من جدول أعمال هذه الجلسة. ومع ذلك، نكرر التأكيد على أن عمليات حفظ السلام يجب أن توفر لها موارد كافية ويمكن التنبؤ بها كي يصبح ممكنا الاضطلاع بالبعثات. ونحن – بصفتنا بلدا مساهما – مدركون للصعوبات التي يمكن أن تنشأ نتيجة لتأخر سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات ومعدات. وعليه، فإننا نحث البلدان المانحة على مواصلة دعم بعثات حفظ السلام كي لا تعرقل مسائل التمويل سير عملها على نحو سلس.

ولا يزال توحيد تدريب العاملين في حفظ السلام يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات. وينبغي أن يؤدي توفير مثل هذا التدريب الموحد إلى تمكين جميع الموظفين من الحصول على مستوى التدريب نفسه، وتجنب الممارسات الميدانية المتباينة. وبالمثل، فإن هناك حاجة إلى ولاية محددة بوضوح منعا لأي تباين في التفسير، كما هو الحال في بعض الأحيان عندما تتهم قوات حفظ السلام بعدم الاستجابة في مواجهة أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين. ومن رأينا أن من شأن توفر ولاية واضحة أن يجعل ممكنا تحديد مستوى مسؤولية أصحاب المصلحة.

وعلاوة على ذلك، فنحن نرحب بالتعاون فيما بين البعثات، كما هو الحال في الوقت الحالي بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونشجع مثل هذا التعاون الذي يمكن أن يسهم في مكافحة الجماعات المسلحة عبر الحدود بطريقة فعالة على وجه الخصوص.

ويقتضي تنفيذ عمليات حفظ السلام بصورة فعالة وناجحة، التعاون البنّاء والمتواصل بين البعثات والحكومات المضيفة. وعليه، ينبغي أن تكون مشاركة من هذا القبيل عنصرا هاما من ولاية البعثات التي يمثل نجاحها علة وجودها. ونرحب بالمبادرات التي اتخذت في ذلك الصدد، وخاصةً في مجالات مثل

تدريب الشرطة وبناء القدرات الوطنية، وفي مجالات العدالة وحقوق الإنسان على وجه الخصوص، سيّما في مجال حماية النساء والأطفال وتوطيد سيادة القانون.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أثني باسم حكومة توغوعلى التزام حفظة السلام والمدنيين الذين يعملون بنكران ذات وبلا كلل من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، وخصوصا في أفريقيا.

السيد لاهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لادسو، فضلا عن قادة القوات الحاضرين معنا اليوم على إحاطاتهم الإعلامية. وتعكس المواضيع المحددة لجلسة اليوم بوضوح التحديات المتنوعة التي تواجه عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة المنشأة حديثاً.

ونحن نتكلم دائما عن حفظ السلام بوصفه نشاطا رئيسيا للأمم المتحدة – وهو كذلك بالفعل. وعليه، فإننا نرى أن من المناسب جدا بالنسبة للمجلس أن يخصص وقتا في كل عام لتبادل وجهات النظر مع رؤساء العناصر العسكرية في بعثات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. ونحن نعلم أن قوات حفظ السلام غالبا ما تكون أول وجود ميداني للأمم المتحدة لتعزيز حالات ما بعد الصراع، وفي معظم الحالات، في أعقاب اتفاقات السلام الضعيفة والهشة. وبالتالي، فإن التوقعات العسكرية في مثل هذه الحالات غالبا ما تكون كبيرة في الواقع.

وإذ نعترف بتلك الحقيقة، فإنه يجب أن نظل مدركين لأن حفظ السلام ليس سوى آلية مساندة، وأنه ليس بديلا عن الاستراتيجيات السياسية التي اعتمدها المجلس لمعالجة حالات ما بعد الصراع. وبالتالي، ففي حين تضطلع بعثات حفظ السلام – التي لا يشكل الجانب العسكري سوى عنصر واحد منها فحسب – بمهام معقدة ومتعددة الأبعاد، لا يزال هناك اتجاه يربط معظم مهام بعثة حفظ السلام بالعنصر العسكري. ويجب علينا أن نعي مثل هذه المزالق، وأن نكفل اضطلاع عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد بالمهام التي أنشئت من أجلها، وأن تتخذ عملية حفظ السلام شكل وحدة متماسكة منسقة وقادرة على تحقيق الهدف المشترك الذي كلفها به مجلس الأمن.

ولذلك فإننا نرحب بهذه الفرصة التي أتاحها المجلس للاستماع إلى القيادة الميدانية على نحو مباشر. ونحث على أن تصبح هذه الممارسة – التي تكررت للسنة الثالثة على التوالي – ممارسة مؤسسية وسنوية بالنسبة للمجلس.

وندرك من خلال الإحاطات الإعلامية المقدمة، الواجب الذي يقع على عاتقنا في المجلس، إلى جانب قيادة الأمم المتحدة السياسية والعسكرية في الميدان، المتعلق بالتركيز المستمر على تعبئة ومواصلة الدعم السياسي لجميع أصحاب المصلحة في حالات مرحلة ما بعد الصراع. وفي حين يجب على حفظة السلام المحافظة على فرصة تحقيق الاستقرار التي تتيحها اتفاقات السلام، فإننا مدركون للتحديات الإضافية التي يواجهها حفظة السلام فيما يتعلق بحفظ التوازن بين الفعالية العملياتية والتماسك السياسي والإنمائي. وغني عن القول أنه يجب علينا تجنب إنهاك العنصر العسكري ورزئه بالمهام الثقيلة التي لا تقع عادة ضمن نطاق عمله العسكري.

وللمجلس أيضا دور هام يضطلع به بشكل خاص في جميع مراحل البعثة، فيما يتعلق بدعم الجهود الرامية إلى تحسين التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الآخرين. فقد عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشكل وثيق في دارفور والصومال، وهو دليل واضح على الشراكات المبتكرة والذكية. وكما أعرب الأمين العام في وقت سابق من هذا العام – في اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة – فإن مثل هذه الشراكات تساعد على توفير المرونة اللازمة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، بغية تمكينهم من مواجهة التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين على نطاق واسع

اليوم.

ويجب علينا أيضا ألا نضيع هذه الفرصة للتفكير في المسائل الوثيقة الصلة بالقوات في الميدان وتؤثر عليها. وتشمل تلك المسائل، من بين أمور أخرى، قدرتنا على الاستفادة المثلى من المظلة الأمنية التي توفرها عمليات حفظ السلام في الميدان من أجل إيجاد حلول سياسية للصراعات. ويجب على المجلس اعتماد إستراتيجيات متماسكة وشاملة، تترجم ولايات حفظ السلام إلى نتائج عملية واضحة وذات مصداقية وقابلة للتحقيق على نحو فعال.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري ضمان توافر الموارد الكافية بصورة مناسبة للعمليات، وأن الأمم المتحدة مستعدة على نحو كاف، وقادرة على الانتشار في الوقت المناسب وفي مستوى القدرات والقوة العملياتية المطلوبة. ومن الضروري أيضا ضمان ما يكفي من آليات رصد وتقييم عمليات حفظ السلام، وأن يكون المجلس على دراية كافية بالآثار المترتبة عن قراراته على الموارد والدعم الميداني.

وقد أبرزت العديد من هذه المسائل خلال الإحاطات الإعلامية التي قدمها قادة القوات اليوم. وجرى التشديد بما فيه الكفاية أيضا على التوقعات الكبيرة التي تنجم عن نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن تأكيد الحاجة إلى مزيد من التوحيد القياسي. وجرى التأكيد أيضا على الحاجة إلى توفير موارد كافية، وعلى وجود علاقة تعاون جيدة يعول عليها مع الحكومات المضيفة. واستمعنا باهتمام كبير إلى قدرة حفظة السلام على الاضطلاع بدور عملي بوصفهم بناة للسلام، على نحو ما توضحه حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال.

وجرى مزيد من التأكيد أيضا على أهمية وجود نظم الإنذار المبكر، والتعاون مع قوات الأمن التابعة للحكومة المضيفة، على نحو ما توضحه حالة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وأخيرا، كان هناك تشديد أيضا على ضرورة استثمار بعثات الأمم المتحدة في بناء الأمن الوطني، بغية تجنب حدوث فراغ أمني عقب انسحابها، باعتباره إسهاما هاما في حماية المدنيين.

ومن المهم أن ينظر المجلس في مداولاته المقبلة في هذه المسائل وغيرها من التحديات التي سلط الضوء عليها قادة القوات اليوم. والأهم من ذلك، يجب علينا أن ننظر بعناية في معظم التوصيات الناشئة عن إحاطاتهم الإعلامية.

وفي الختام، فإننا ندرك أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة كثيرا ما يرسلون إلى بعض أشد البيئات خطورة وعدم استقرار في العالم. وبالتالي، فإن هؤلاء الرجال والنساء الشجعان يواجهون حالات تهدد حياتهم، وهم يخاطرون بذلك في سبيل إنقاذ حياة الآخرين. وعليه، فإننا نثني على القتلى من بينهم.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أتوجه بالشكر إلى قادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. وأرحب بشدة بحضورهم هنا اليوم. وتشكل المشاورات السنوية من هذا القبيل دائما فرصة ممتازة لمزيد من الفهم. ويتسم التبادل المباشر لوجهات النظر مع القادة في الميدان بأهمية بالغة بالنسبة لعملنا هنا في نيويورك. أود أن أعرب عن امتناني لهم على عملهم، ومن خلالهم، أود أن أشكر جميع العاملين في عمليات حفظ السلام، في ظروف بالغة الصعوبة في أغلب الأحوال.

في السنوات الأخيرة، تحقق الكثير في ما يتعلق بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك تشكيل المبادئ واستعراض القدرات. وللاستفادة من تلك الجهود، نحن بحاجة إلى مواصلة تكييف حفظ السلام الفعال وتعزيزه لجعله أكثر فعالية. يتعين أن تتوفر للبعثات، كما قال زملائي هنا من قبل، الموارد الضرورية للاضطلاع بأعمالها، لكن في أوقات القيود المالية سيكون من الضروري الاستفادة على نحو كامل من الكفاءة الأكبر وزيادة الأداء.

وفي مجال الولايات واستعراض الولايات، علينا أن نركز اهتمامنا على وضع ولايات واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق، واستعراض وتكييف تلك الولايات في ضوء الظروف المتغيرة في الميدان، والإعداد لمرحلة الانتقال ووضع استراتيجيات الخروج. ومن ناحية تنفيذ الولايات وإدارة البعثات، نحن بحاجة إلى مواصلة العمل من أجل النشر والتكوين السريعين للبعثات، ونحو تبسيط جميع جوانب الدعم الميداني. وفي هذا الصدد، فإن الحوار المستمر فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة حاسم الأهمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتفاعل مباشرة مع قادة القوات الموجودين وأن أسألهم الأسئلة التالية.

لقد شدد مجلس الأمن على الحاجة إلى التعاون بين البعثات في مختلف الحالات. وفي هذا السياق، جرت الإشارة هنا إلى التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. أود أن أطلب من قادة القوات تبادل آرائهم في ما يتعلق بتقاسم الأصول النادرة. ما هي المشاكل العملية التي برزت؟ أي النهج ثبت نجاحها؟ ما الدروس التي يمكن استخلاصها؟ هل لديهم أي مقترحات يتشاطرونها مع مجلس الأمن؟

وفي ما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الحديثة، فإن الوعي بالحالة بالغ الأهمية في مسرح العمليات. من شأن توفر صورة تشغيلية أفضل أن يساعد في التصدي بشكل أكثر أمانا لما تواجهه البعثة من تحديات. كيف يقيم قادة القوات استخدام التكنولوجيا الحديثة؟ أعتقد أن اللواء أوبي هو الذي أشار إلى حالة جونقلي. نرى أن ذلك مثال جيد على مكان كان من الممكن أن تكون التكنولوجيا الحديثة فيه ذات فائدة كبيرة.

وفي ما يتعلق بالمعايير العسكرية التشغيلية الموحدة، فإن عمليات حفظ السلام المعاصرة تتزايد تعقيدا وتعددا في أبعادها. إن المعايير العسكرية التشغيلية الموحدة يمكن أن تيسر عملية توسيع قاعدة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وفي الوقت نفسه تعزز فعالية عمليات حفظ السلام. ما هي تجربة قادة القوات في هذا الصدد؟ ما هي المجالات التي تمس فيها الحاجة إلى تلك المعايير؟

أخيرا، في ما يتعلق بالتنسيق في إطار البعثة، يشكل التنسيق أحد التحديات التي تواجه قوة مركبة. إن المعايير الموحدة والتدريب والتشغيل المتبادل للمعدات شروط أساسية من أجل فعالية التنسيق. وفي هذا الصدد، فقد فهمت مقترحات الفريق براكاش عندما علق على تجربته. إن السؤال، إضافة إلى ما قاله، هو ما إذا كانت هناك تجارب أخرى في هذا الصدد يمكن أن يتشاطرها قادة القوات مع المجلس. هل لديهم أية توصيات في ذلك المجال؟

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على مبادرتكم عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن حفظ السلام، وهو ركن أساسي من أركان عمل الأمم المتحدة. وأتوجه أيضا بالشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وقادة القوات على إعطائنا صورة مباشرة عن عملهم في الميدان.

في السنوات الأخيرة، طرأ تغير كبير على عمليات حفظ السلام. إذ أن مستوى نشرها غير مسبوق وولاياتها واسعة النطاق. يجري في الوقت الراهن تنفيذ ١٦ عملية، بعضها متعدد الأبعاد، مثل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أود أولا أن أعيد التأكيد على التزام فرنسا العميق والقديم العهد بتعزيز قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام. يشارك بلدي في ٩ عمليات من ١٦ عملية حفظ السلام، ويساهم في عمليات حفظ السلام تحت إشراف الأمم المتحدة من خلال الاتحاد الأوروبي أو منظمة حلف شمال الأطلسي أو بصفته الوطنية. وفرنسا موجودة في العديد من المسارح الأجنبية، بما في ذلك الصومال وكوسوفو وأفغانستان وكوت ديفوار. وتؤيد بقوة

مشاركة الدول الأفريقية في عمليات حفظ السلام من خلال برنامج بناء القدرات الأفريقية من أجل عمليات السلام. وأنشأت مدارس وطنية ذات تطلعات إقليمية من أجل توفير المعارف التقنية والتشغيلية المتفقة مع احتياجات الجيوش الأفريقية.

ومنذ المبادرة الفرنسية البريطانية لعام ٢٠٠٩ بشأن المتابعة التنفيذية، واصلنا الدعوة إلى تعزيز الخبرات العسكرية وتحسين التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وتخطيط ميزانيات عمليات حفظ السلام على نحو أفضل. وفي حين لا يزال الكثير من التوصيات التي وردت في تقرير الإبراهيمي (S/٢٠٠٠/٨٠٩)، الذي نشر قبل أكثر من ١٠ سنوات، صالحا، فإنني أود أن أبرز ثلاثة عناصر بالغة الأهمية: التعاون بين البعثات وحماية المدنيين ووضع الاستراتيجيات للانتقال بين حفظ السلام وبناء السلام.

أولا، يتيح التعاون بين البعثات أفضل استعمال للموارد المكرسة لعمليات حفظ السلام عن طريق تقاسم الموارد أو المعدات أو الوحدات المملوكة للبعثات المجاورة. عندما تهدد الأحداث غير المتوقعة استقرار بلد من البلدان، فإن التعاون بين البعثات يشكل استجابة فعالة قابلة للتكيف من شأنها أن تعزز بسرعة البعثات التي هي في حاجة للأفراد والمعدات. أثبت هذا التعاون قيمته في غرب أفريقيا، حيث كان التعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بالغ الأهمية في تجميع استخدام الطائرات الهليكوبتر في سياق الأزمة في كوت ديفوار. كما أنه كان مفيدا في شرق أفريقيا، عندما جرى بصفة مؤقتة نشر طائرات هليكوبتر من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جنوب السودان.

يتيح التعاون بين البعثات تحقيق وفورات الحجم تلبية للحاجة إلى الإدارة الجيدة وقيود الميزانية، الموجودة الآن أكثر من أي وقت مضى. لا بد من تشجيعه بل وجعله منهجية لكل من تجميع القدرات – خاصة الأصول الجوية النادرة، مثل الطائرات الهليكوبتر، وهياكل الدعم اللوجستي، التي تتيح تحقيق ترشيد كبير في دعم البعثات – وتبادل تحليل وتقييم الحالات، خاصة عندما تجد البعثات نفسها على أي من جانبي الحدود. لا يزال هناك مجال كبير لإدخال تحسينات في هذه المجالات الثلاثة. لا بد من تيسير التعاون مع احترام الولايات التي يصدرها مجلس الأمن لكل بعثة وكفالة التنسيق الجيد مع البلدان المساهمة بقوات.

ثانيا، يجب أن تظل حماية المدنيين أحد الأهداف الرئيسية لولايات عمليات حفظ السلام. ويجب تدريب حفظة السلام تحقيقا لتلك الغاية وأن يسلكوا سلوكا سليما تماما في الميدان. وعلاوة على ذلك، من المهم بشكل حيوي احترام التسلسل القيادي للعمليات. يجب أن يهيئ حفظة السلام مناخا آمنا مواتيا لاستئناف العملية السياسية، التي تستلزم تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك الأطفال المتأثرين بالصراع، وبرامج إصلاح قطاع الأمن والبرامج التي تعزز سيادة القانون.

وكما قالت زميلتي من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المرأة إحدى الوسائل الرئيسية لإصلاح المجتمع. ومن المهم بشكل حيوي تعزيز مشاركتها في صنع القرار. إن إدماج المرأة في قوات الشرطة والجيش يساعدنا على القيام على نحو أفضل بمكافحة العنف الجنسي والقائم على التحيز الجنسي وتعزيز حقوق الإنسان داخل تلك المؤسسات. ويجب أن يضطلع مستشاري حماية المرأة والطفل بدور متزايد الأهمية في البعثات.

ثالثا، يلزم أن نضع استراتيجيات للخروج من الأزمات تضمن عودة دائمة إلى السلام. نحن بحاجة إلى استخلاص نتائج تشغيلية من عدم وجود انقسام بين حفظ السلام وبناء السلام حتى يتسنى لكل مرحلة من مراحل عملية للأمم المتحدة أن تستعد بصورة أفضل للمرحلة التالية من أجل التعرف على استراتيجيات الخروج وتوقعها بصورة أفضل. وفي هذا الصدد،

من الأهمية بمكان أن تتعاون عمليات حفظ السلام على نحو وثيق مع الأفرقة القطرية لوكالات الأمم المتحدة حتى يمكن توزيع مهام حفظ السلام وبناء السلام على نحو ملائم وتفادي الازدواج. ونتطلع إلى لجنة بناء السلام لتحقيق اتساق أفضل في إجراءات المجتمع الدولي في مراحل ما بعد انتهاء الصراع. ومن الضروري أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار في أقرب وقت ممكن التهديدات الشاملة مثل الاتجار بالمخدرات والبشر والجريمة المنظمة والفساد، وهي عوامل يُحتمل بقوة أن تزعزع الاستقرار في البلدان الهشة.

وأود في هذا المقام أن أتطرق إلى مسألة تعدد اللغات، كما أثارها زميلي، ممثل المغرب. وعندما أشير إلى تعدد اللغات، فإنني لا أتكلم عن حالة اللغات في الأمم المتحدة، ولكن عن الحاجة الأساسية إلى أن تكون بعثات الأمم المتحدة قادرة على التواصل مع شعوب البلدان التي تنتشر فيها. وأعتقد أن جهود الأمانة العامة في هذا الشأن مُفتقدة إلى حد كبير. فقدرة أفراد الكثير من البعثات في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية على التكلم بالفرنسية محدودة جدا، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى طرائق التوظيف.

وأنا أسعى منذ بدء مهمتي في المنظمة قبل ثلاث سنوات إلى إيضاح أن قدرة الموظفين على التكلم بالفرنسية في بلد ناطق باللغة بالفرنسية أهم من قدرتهم على كتابة تقرير باللغة الإنكليزية لإحالته إلى نيويورك. وفي أحيان كثيرة جدا، فإننا نعين الموظفين على أساس قدرتهم على كتابة تقرير لإرساله إلى نيويورك، فيما نتجاهل تماما مسألة ما إذا كان بوسعهم التكلم بالفرنسية في بلد ناطق باللغة الفرنسية. وبوسعي أن أقدم لكم أمثلة كثيرة على ذلك، بما في ذلك أمثلة لموظفين من المستوى العادي جدا. وأعتقد أن هذا يؤدي إلى عدم الكفاءة. ومرة أخرى، فإنني لا أتكلم عن حالة اللغة الفرنسية داخل المنظمة، ولكن عن فعالية مواردنا. وفي كل مرة أزور فيها البعثات في البلدان الناطقة بالفرنسية، أجد أن معظم أفراد البعثة، وخصوصا من المستويات أعلى، لا يتكلمون الفرنسية. وأنا أرى أن هذا أمر مؤسف للغاية، وأود أن أؤكد مرة أخرى للأمانة العامة ضرورة أن تضع حدا لهذه الممارسة وأن تعطي مجالس التعيين في الميدان الأولوية للغة الفرنسية على اللغة الإنكليزية، وخاصة في المناطق الناطقة بالفرنسية.

وأنا أعلم أن ما قلته هو حديث بلا طائل وأن الأمانة العامة لن تفعل شيئا، ولكن يُستحسن في بعض الأحيان أن نعبر عما نفكر فيه.

نود التأكيد مجددا على أن نجاح أي بعثة لحفظ السلام هو نتيجة الجهود المشتركة للدول الأعضاء في المجلس والبلدان التي تساهم ماليا والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطة والأمانة العامة. غير أن هذه الجهود ستكون عديمة الجدوى في ظل غياب التزام قوي من جانب البلد المضيف. وفي هذا المقام، أود أن أؤكد على ضرورة التعاون مع البلد المضيف، والذي يجب أن يكون تعاونا متبادلا: حيث يجب علينا، بالطبع، التعاون مع البلد المضيف، ولكن يجب أيضا على هذا البلد أن يستجيب لنداءاتنا وأن يقدم وجهة نظره بشأن المشكلة.

أختتم كلامي بأن أثني بشدة على التزام حفظة السلام من جميع الجنسيات بقضية السلام، وهو الالتزام الذي يكلفهم حياتهم في بعض الأحيان، مثلما حدث للجنود النيجيريين السبعة من ذوي الخوذ الزرق.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة بهذه الفرصة لإجراء حوار مثمر مع قادة القوات. وأشكركم، سيدي الرئيس، على استمرارية هذه المبادرة القيمة للعام الثالث على التوالي. وأشكر أيضا قادة القوات على ما قدموه من رؤى هامة وثاقبة جدا من الميدان.

ينبغي لمجلس الأمن التركيز على إصدار ولايات تمكن

حفظة السلام من القيام بأعمالهم، التي تتمثل أساسا في دعم استعادة السلام وحماية المدنيين. ونحن ندرك ونقدر كثيرا الدور القيم لحفظة السلام والمخاطر التي يتعرضون لها، كما يتضح من الوفيات المأساوية التي حدثت مؤخرا في كوت ديفوار. ونعرب عن خالص تقديرنا لحفظة السلام ولعملهم وشجاعتهم والتزامهم.

وأود أن أكرر النقطة التي أثارها العديد من الزملاء. فنحن كمجلس بحاجة إلى أن نكون مدركين تماما لمسؤوليتنا عن تزويد البعثات بولايات واضحة ومركزة وواقعية. ويتعين أن نكون متيقظين تماما لأي إغراء لتجاوز الخلافات في المجلس من خلال استخدام عبارات غامضة أو غير واضحة في صياغة الولايات. والغموض البناء في إعداد الصياغة في المجلس يمكن أحيانا أن يحل المشاكل في نيويورك ولكنه يخلق مشاكل في الميدان.

إنني أتكلم قرب نهاية هذه المناقشة وأدرك أن هناك العديد من الأسئلة. وأنا لا أريد أن أجعلها تتراكم بطرح المزيد، ولكن هناك بضع نقاط سأرحب بسماع وجهات نظر قادة القوات بشأنها.

يمكن دائما تحسين إمكانية حصول المجلس على المشورة العسكرية، ولا سيما الرؤى الثاقبة التي قدمها قادة القوات اليوم وفي الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات قبل تجديد ولايات البعثات، للمساعدة على تعزيز مداولات مجلس الأمن. ويتعين علينا النظر في ما إذا كان هناك أي شيء آخر يمكن القيام به لتحسين فهم المجلس للمتطلبات التشغيلية التي تترتب على قرارات حفظ السلام التي نصوغها بالنسبة للقوات ووحدات الشرطة. ومن ثم، أرحب بسماع وجهات نظر قادة القوات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لإدماج المشورة العسكرية على نحو أفضل في التخطيط للبعثات وضمان تزويد المجلس بهذه المعلومات بطريقة مستدامة وليست عرضية.

لكي تكون بعثات الأمم المتحدة فعالة في البيئات المعقدة لحفظ السلام، يجب أن تكون لديها القدرة والإرادة لردع من يريدون إخراج عملية السلام عن مسارها أو تهديد المدنيين وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد أعربت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في السابق عن دعمها لأن يتخذ حفظة السلام موقفا رادعا للدفاع عن أنفسهم وعن ولاياتهم. وكثيرا ما يبين الأمين العام في تقاريره إلى المجلس عن بعثات معينة الفوائد المترتبة على اتباع نهج قوي. وقد شهدنا مدى فعالية ذلك، على سبيل المثال، في أبيي. وسمعنا أيضا في هذا الصباح من اللواء أوبي عن العمل الاستباقي والتمهيدي القيم الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في ظل ظروف صعبة جدا في جونقلي قبل عدة أشهر. وأدهشني مدى تسليط هذا المثال الأخير الضوء على أهمية وجود نظم قوية للإنذار المبكر.

ويهمني معرفة آراء قادة القوات بشأن إلى أي مدى يرون أن هناك ضرورة لاعتماد نهج قوي في بعثاتهم، وإلى أي مستوى يشعرون بأنهم مخولون لاتباع نهج كهذا. وهل يعتقدون، على سبيل المثال، أن المحاذير الوطنية تحد من استجابة وحدات معينة؟

إن تحسين التعاون بين البعثات أمر أساسي لإدخال تحسينات في مجال حفظ السلام، وحسبما أشار بعض الزملاء، لزيادة الكفاءة التي تساعد على التوفيق بين الضغوط على موارد حفظ السلام من جهة، والإدارة الصارمة للميزانية من جهة أخرى. وتسنى للمجلس أن يتعرف بشكل مباشر على فوائد ذلك خلال زيارته إلى غرب أفريقيا مؤخرا. وكان ذلك التعاون يتعلق بالتقاسم المؤقت للموارد وتبادل بعض المعلومات الاستخباراتية بين الفريقين السياسيين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولكننا لم نر بوضوح التعاون على المستوى المحلي بين العنصر العسكري في بعثتي حفظ السلام هاتين وقوات الأمن الوطنية والذي يهدف إلى منع التوغلات عبر الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

ولذلك، أود أن أسأل قادة القوات عما إذا كانت هناك إجراءات أخرى يمكن للبعثات اتخاذها لتتبع حركة الجماعات المسلحة عبر الحدود وتحسين القدرات المحلية على رصد هذه الحركات واتخاذ إجراء بشأنها، على أن تعمل هذه البعثات بصورة متسقة مع جميع العناصر المحلية الفاعلة.

سمعنا من قادة القوات عن التحدي المتمثل في حماية المدنيين وعن أن القوات بحاجة إلى مزيد من سرعة الحركة والتنقل من أجل تنفيذ ولايتها في حماية المدنيين، ولكنها تواجه في الوقت ذاته نقصا في العتاد الجوي ومشاكل في حرية التنقل. وأنا أتفق مع أعضاء المجلس الذين أكدوا على أهمية التنقل والمرونة.

وفي هذا السياق، فقد أثارت اهتمامي النقطة التي تطرق إليها الفريق براكاش الذي قدم حججه الداعمة لجعل كتيبة المشاة العادية معيارا للمساهمات. وأود أن أسأل قادة القوات عن رؤيتهم للتوازن بين المرونة والتنقل من جهة، والحاجة إلى الاتساق والتوحيد من جهة أخرى.

النقطة الأخيرة التي أريد التطرق إليها هي أنه في ظل الضغط من أجل إنشاء بعثات متكاملة وزيادة التركيز على بناء السلام، من الأهمية بمكان ألا نهمل مركزية وولايات كل من حماية المدنيين وصون الأمن ودعمه. فالأمن، على الرغم من كل شيء، يوفر الأساس لنجاح بناء السلام. ومن المهم أيضا ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول المضيفة وأن قادة القوات يعملون بصورة وثيقة مع المضيفين من أجل بناء القدرات الوطنية.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على جلسة الإحاطة الإعلامية القيمة والحسنة التوقيت هذه. وأتطلع إلى المناقشة التفاعلية المقبلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لادسو وقادة القوات الأربعة على إحاطاتهم الإعلامية. وقادة القوات الأربعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يسهمون إسهاما هاما في صون السلام والأمن الدوليين بتنفيذ الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وأود أن أشيد بجميع قادة القوات وكبار المراقبين العسكريين، ومن خلالهم، بجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في العالم قاطبة.

مثلما تمر الحالة الدولية بتغيرات معقدة، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التابعة تواجه العديد من التحديات. وللاستجابة لتلك التحديات، نحن بحاجة إلى تنسيق أفضل، وتحسين الاستفادة من الموارد المتاحة وتحسين إدارة عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. في ذلك الصدد، أقدِّر الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام، تحت قيادة وكيل الأمين العام لادسو، والتقدم الذي أحرزته.

بعد أن استمعتُ إلى إحاطات هذا الصباح، سأركز على ثلاث نقاط في بياني. أولا، يجب أن تتقيد عمليات حفظ السلام دائما بمبدأ الموضوعية والحياد. غالباً ما تجد البلدان المضيفة والمناطق التي تجري فيها عمليات حفظ السلام نفسها في بيئة سياسية معقدة. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تتقيد تقيداً صارماً بولايات مجلس الأمن، وأن تحترم إرادة واختيار الشعب في البلدان المضيفة، وأن تؤدي دور المعزز والوسيط في العملية السياسية والمصالحة الوطنية في البلدان المضيفة. وينبغي لعمليات حفظ السلام وهي تؤدي مهامها أن تولي اهتماما كبيرا لآراء الأطراف المعنية في البلدان المضيفة، وأن تحترم الثقافة المحلية وأن تنال ثقة الشعب في البلدان المضيفة ودعمه.

ثانيا، ينبغي تعزيز التخطيط لولاية البعثات المتكاملة. ما فتئت ولايات عمليات حفظ السلام تزداد تعقيدا وتصبح متعددة الأبعاد على نحو أكثر. وينبغي لعمليات حفظ السلام في سياق تنفيذ ولاياتها أن يكون لديها أولويات واضحة. وينبغي

معالجة العلاقة بين الأهداف الطويلة الأجل والقصيرة الأجل بالشكل الصحيح. وعند صياغة ولايات عمليات حفظ السلام، ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في كامل اعتباره الحالة الخاصة لكل بلد من البلدان المضيفة، وأن يعتمد نهجاً براغماتياً. وينبغي، بمجرد أنْ تُمنح الولاية، أن تُكفل الموارد والأدوات اللازمة لها.

ثالثا، ينبغي أن تقوم العناصر المختلفة لعمليات حفظ السلام بتعزيز التنسيق فيما بينها بهدف خلق أوجه التآزر تحقيقاً للاستقرار وتعزيزاً لبناء المؤسسات في البلدان المضيفة. وينبغي أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل بين العنصر العسكري والعنصر المدني في عمليات حفظ السلام وأن يستفيدا من مزايا كل منهما بغية تحقيق الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أثار أعضاء المجلس بعض الأسئلة في بياناتهم. سأعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام، لادسو، واللواء أوبي للرد على الأسئلة المطروحة.

أعطي الكلمة الآن للواء اوبي للرد على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس.

اللواء أوبي (تكلم بالإنكليزية): سأحاول أولاً تناول مسألة التعاون بين البعثات. وسأتطرق أيضا لمسألة استخدام التكنولوجيا في حالات الإنذار المبكر من وربما أعلق أيضا على مسألة المتانة. فيما يتعلق بمسألة التعاون بين البعثات، أود أن أعطي أمثلة عن كيفية تعاملنا مع هذا الموضوع وكذلك أسلط الضوء على بعض المشاكل التي طُلِب مني تغطيتها.

فيما يتعلق بمسألة التعاون بين البعثات، أود أن أبدأ بأزمة جونقلي. في ذلك الصدد، لا بد لي أن أشكر وكيل الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي هبّت لإنقاذنا من خلال دعمها لنا بمروحيات عسكرية لم تكن لدينا. أتيحت لنا تلك الطائرات، فاستخدمناها لنقل البضائع الخطرة. لقد كان ذلك مثالا واضحا جدا للتعاون بين البعثات.

أريد أن أقول أيضا، فيما يتعلق بالمجالات الأخرى التي تعاونا فيها، إننا تمنينا لو كان بإمكاننا أن نفعل أكثر من ذلك. في ذلك الصدد، اسمحوا لي بأن أذكر حادثاً مؤسفاً إذ تعرض بعض الجنود من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لانفجار لغم، وفقدوا بعض الأشخاص. كانت تلك حالة بالغة الوضوح حيث وضعت مروحيات من الجنوب على أهبة الاستعداد للتحرك لنقل المصابين. بالطبع، كنا على اتصال لتبادل المعلومات. كانت هناك أيضا إمكانية لأن تأتي المروحيات من الشمال لنقل المصابين. في ذلك الصدد، أود أيضا أن أقول إن الممثلة الخاصة للأمين العام اهتمت غاية الاهتمام بالتواصل مع الخرطوم للنظر في كيف يمكن لنا أن نتحرك لتسهيل تلك العملية. ولكن أريد أيضا أن أقول إن هناك تحدياً في الحصول على المروحيات من الجنوب. وذلك هو المجال الذي أعتقد أن المجلس يمكن أن يكون مفيدا جدا لنا فيه. عندما يتعلق الأمر بأرواح الناس، أعتقد أن من المهم أن تتحرك المروحيات من أي اتجاه كان من أجل إنقاذ الأرواح.

وفيما يتعلق بمسألة التحقق من الحدود، اسمحوا لي بأن أقدم مثالاً تعين علينا فيه أن نتعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لتغطية المنطقة المتاخمة لجنوب دارفور وشمال بحر الغزال. هناك كنا قادرين على العمل معا في التحقق من القصف، وأحيانا، في التعاون بين القوات. كما ذهبنا أيضا حتى بلغنا المناطق المتنازع عليها للتحقق من حوادث القصف، وتمكنا بشكل فعال من إبلاغ إدارة عمليات حفظ السلام، وإبلاغ المجلس فيما بعد.

أريد أيضا أن أقول إن الحاجة إلى التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعملية المختلطة ستزداد في مجال

مراقبة الحدود. يتقاسم السودان وجنوب السودان حدوداً واسعة جدا – نحو ٢٠٠ ٢ كيلو متر – ونحن نعرف أيضا أن علينا أن نتشاطر الوصول إلى هناك مع العملية المختلطة، وهو أمر ظللنا نقوم به من الناحية اللوجستية. مع انتشار العملية المختلطة، تتعاون بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالفعل، وتقف مستعدة للمزيد من التعاون في مجالات الدعم اللوجستي وتبادل المعلومات.

استفدنا أيضا من المروحيات من طراز MI-26 التي نُشرت في ٦ حزيران/يونيه من العملية المختلطة من أجل عملية انتشارنا في جنوب السودان. نعتقد أن ذلك كان مفيدا جدا. لقد تسنى كل ذلك من خلال نظام استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي التي تسمح لعناصر الدعم بالتحرك في جميع البعثات.

لدينا أيضا مسألة جيش الرب للمقاومة، إذْ إننا مكلون بحماية المدنيين فيما يتصل بجيش الرب. تعمل بعثة جنوب السودان بشكل وثيق جدا مع البعثتين – المختلطة وبعثة الكونغو – كما نتبادل المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة في الخرطوم، وتعين عينا مؤخرا نعقد اجتماعات معا. عقدنا مؤتمرات، بما في ذلك في عنتيبي، ونحن منخرطون في الوقت الحالي. لقد زرت فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، التي أقمنا تواصلاً معها. وجنبا إلى جنب مع البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وقوة دفاع الشعب الأوغندي وأصحاب المصلحة الآخرين، نقوم بتبادل المعلومات، ونستطيع التركيز على مسألة جيش الرب للمقاومة لأنها تؤثر على حماية المدنيين في جنوب السودان. لقد كان ذلك مفيدا لنا في بعثة جنوب السودان.

وفيما يتعلق بمسألة التكنولوجيا، أود أيضا أن أقول إنني أعتقد أن ذلك كان ليكون مفيداً جدا لنا فيجونقلي، وهي مساحة واسعة من الأراضي تفتقر إلى إمكانية الوصول إليها. إنها منطقة تغطيها المياه وعندما يتحرك الناس سيرا على الأقدام لمهاجمة المجتمعات الأخرى فإنهم يستطيعون الاختباء تحت الشجيرات وما شاكل ذلك. المروحيات المتاحة لنا، خاصة المدنية منها، لا تساعد الشخص على المراقبة من نوافذها بحيث يكون قادراً على تحديد موقع الناس. وهي محدودة من حيث النطاق، والرؤية والقدرة على القيام بعمليات في الليل وفي مختلف أنواع الطقس. ولذلك، فإن هناك الكثير من التحديات. تلك التحديات لها علاقة أيضا علاقة بوسائل الرصد غير المتوفرة. وهكذا نعتقد، في ذلك الصدد، أن استخدام التكنولوجيا من شأنه أن يساعدنا في التعرف على حركة الأشخاص الذين قد يرغبون في مهاجمة الآخرين، ولصوص الماشية وغيرهم. في ذلك الصدد، أود أيضاً أن أقول، كما قلت منذ وقت طويل، إنه من أجل أن تتمكن بعثة لا يتوفر لها الكثير من القوى العاملة ومدى محدود لحركة المروحيات، من الرصد الفعال للحدود بين السودان وجنوب السودان، فأنها ستحتاج إلى كل شيء تستطيع أن تحصل عليه من حيث التكنولوجيا لتكون قادرة على دعم قدرتها على رصد التحركات عبر الحدود بين البلدين. وفي رأيي أن ذلك سيكون أمرا هاما جدا.

وفيما يتعلق بالقوة، فقد أثبتنا ذلك في ولاية جونقلي على الرغم من نقص موظفينا، ووجود تعليمات واضحة جدا لقواتنا بشأن الحماية. وذلك ما فعلناه بالضبط في حالة ولاية جونقلي. ولذلك، أود أن أقول أننا ملتزمون بالقوة، وأننا نقدر كل الدعم الذي نحصل عليه بطبيعة الحال. ونأمل أن تلقى مطالبنا التأييد الذي نطالب به فيما يتعلق بطائرات الهليكوبتر والقدرات النهرية. وبطبيعة الحال، فإن القوى العاملة محدودة دائما، في حين لا يزال مجال تغطية العمليات واسعا للغاية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة للفريق براكاش.

الفريق براكاش (تكلم بالإنكليزية): سأجيب أولا عن السؤال الذي طرحه ممثل غواتيمالا عما يمكن القيام به بشأن التعليقات التي قدمها قادة القوات.

وأرى أن بوسع المجلس أن يفعل الكثير. وهناك العديد من الجهات الفاعلة التي تستطيع الاضطلاع بالعديد من الأدوار بشأن تعليقات قادة القوات. ونظراً لوجود العديد من الجهات الفاعلة التي تعمل على التعليقات المقدمة، فإن السلسلة ستكون طويلة. وبالنسبة للعنصر العسكري، فإن وتيرة التغير ستكون عالية جدا، وتتراوح بين ستة أشهر و ١٢ شهرا. بالتالي، وما لم تقلّص تلك الفجوة الزمنية، فإن التعليقات التي يقدمها قادة القوات لن تكون ذات جدوى. ويتعلق طلب التأييد الذي يمكن للمجلس أن يقدمه بتقليص تلك الفجوة الزمنية، وهو ما يعين قادة القوات.

وبالنسبة للسؤال الذي أثير بشأن مرونة المعايير أو جمودها، فإن من المؤكد أن يكون هناك اتجاه نحو تصلّب المعايير متى ما توفرت على نحو تدريجي. ولكني أطالب بعدم النظر إلى هذه المسألة على ضوء ذلك. بل ينبغي النظر إليها من وجهة نظر أن المعايير توفر لنا القدرة، وأن المرونة هي ليست سوى حالة ذهنية تمكننا من استخدام المعايير لمصلحتنا. وما لم تكن هناك محاذير وطنية فإن المرونة متضمنة في إطار مذكرات التفاهم. ولا يسع المعايير التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام سوى مساعدتنا على العمل بصورة أفضل.

وهناك سؤال آخر يتعلق بالمسائل التي يمكن أن تنطبق عليها المعايير العسكرية المشتركة. وفي الواقع، فإن هناك مجموعة واسعة من الجوانب التي ينبغي معالجتها في ذلك الصدد. وأود أن أقول أولا وقبل كل شيء، إنها تتعلق بتدابير حماية القوة. وتأتي العديد من الوحدات بأنواع متباينة من المعدات والتصورات بشأن حماية القوة. وتلك إحدى المسائل التي لا يمكن معالجتها. فحتى فيما يتعلق بنشاط تكتيكي محدود مثل تسيير الدوريات، فإن لمختلف الدول وسائل وسبل متباينة للقيام بذلك، حتى وإن تعلق الأمر بمجالات يمكن معالجتها.

ونظرا إلى أن بعض أو معظم الوحدات العسكرية قد دربت لخوض الحروب وليس الحفاظ على السلام، فإنها لا تفهم الآثار المترتبة عن أفرق التقييم وأفرق الحماية المشتركة، أو ماهية الدور الذي يمكن أن يؤديه الجيش فيما يتعلق بحفظ السلام. وذلك مجال آخر يمكن فيه تطبيق توحيد المعايير. وهناك مجال آخر يتصل بجمع المعلومات التحليلية. وذلك جانب رئيسي أرى أنه يمكن توحيد الوحدات العسكرية فيه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا نظرا لضيق الوقت، سيدي الرئيس.

بشأن التعاون الدولي، أود أن أذكر مثالا حديثا جدا. فقد كنت في أبيدجان قبل أسبوع لحضور مناسبة تأبين الجنود السبعة الذين قتلوا في الجزء الغربي من كوت ديفوار. وقد عقد اجتماع رباعي هام جدا في تلك المناسبة على وجه التحديد، شمل حكومتي كوت ديفوار وليبريا وبعثتي الأمم المتحدة في كلا البلدين. وقد تمكنت جميع هذه الأطراف، خلال يوم واحد فقط، من التوصل إلى العديد من الاتفاقات بشأن أنشطة محددة جدا – من بينها على سبيل المثال، ليس إجراء دوريات مشتركة فحسب، بل الاتفاق أيضا على إجراء دوريات موازية على جانبي الحدود، على أن تنسق تماما على جانبي النهر الذي يرسم الحدود بين البلدين. وذلك مجرد مثال واحد فقط على برنامج متماسك للغاية للعمل المشترك. وأنا أفهم أنه سيصبح ممكنا استخدام طائرات الهليكوبتر التكتيكية في كلا جانبي الحدود من دون تمييز. وأرى أن ذلك ينبغي أن يوفر لقائدي القوتين أداة فعالة جدا لتصعيد القتال ضد المسؤولين عن ذلك الهجوم المؤسف على أكثر من مستوى.

وفيما يتعلق بمسألة المعايير، أود أن أذكر أننا وضعنا حتى الآن سياسة للمعايير في ثلاث فئات، وهي كتائب المشاة وضباط الأركان والوحدات الطبية. وفي حالة كتائب المشاة، فقد مضينا خطوة أخرى إلى الأمام. وقد تصادف أننا أكملنا قبل يومين

فقط على الصعيد الداخلي، وضع دليل لكتائب المشاة، يتوقع له أن يعزز المعايير بالفعل. وعندما نتكلم عن المعايير فنحن نتكلم عن المرونة بطبيعة الحال. غير أن للمعايير أيضا ميزة تحديد مستوى التوقعات على صعيد التدريب والاستعداد والسلوك المهني. وأعتقد أن ذلك كله جزءا من السياسة التي نسعى إلى وضعها لتحسين نوعية القوات التي نعمل معها ونستخدمها.

وقد ذكرت أيضا مسألة المحاذير. وبالطبع، فإنكم تدركون سيدي الرئيس، أن المحاذير غير مقبولة تماما. فهي مسألة ثقة في الأمين العام وقادة قواتنا. وأنا أعلم أن هناك وجودا للمحاذير، غير أن ذلك لا يعني قبولنا بها. وإذ نمضي نحو تحقيق مزيد من الجودة في أدائنا، بينما يؤدي قادتنا العسكريون مهامهم بشكل رائع، فإنه يجب عدم قبول المحاذير كما لو كانت حقيقة راسخة.

أخيرا، ألاحظ أن سفير فرنسا قد غادر القاعة. ولكني أقول لزملائه أن تعدد اللغات لا يزال يشكل مصدر قلق في واقع الأمر. فقد دهشت للغاية لما رأيته في هايتي، على سبيل المثال. ففي حين لم أكن أتوقع أن يتكلم جميع الموظفين لغة الكريول، كنت أتوقع أن تتكلم الغالبية العظمى الفرنسية. ولكن كلا، فإن نحو ٣٠ في المائة فقط من موظفي البعثة يتكلمون الفرنسية. ومن رأيي أن ذلك أمرا غريبا للغاية. وأود أن أقول – ولو لنفسي على الأقل – أنه لا توجد مشكلة في أن يعد المرء تقريرا باللغة الصينية أو الإنكليزية الأمريكية. ولكن ينبغي أن يستطيع الناس التحدث بالفرنسية في البلدان الناطقة بها. ولا شك أن ذلك يستغرق وقتا طويلا. وهناك أيضا صعوبات في بعض الأحيان فيما يتعلق بالعثور على مرشحين مناسبين للوظائف. ولكني أرى أن ذلك ليس سوى مسألة حس سليم، وأنا أسلّم بذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام لادسو على توضيحاته الإضافية وعلى المعلومات التي قدمها.

لقد كانت جلسة اليوم مفيدة، وجرى فيها نقاش مفيد مع قادة القوات وكبار المراقبين العسكريين بشأن حالة وخبرات عمليات حفظ السلام وتحسينها. ولهذا أهمية إيجابية فيما يتعلق بتحسين فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام.

إن عمليات حفظ السلام من بين أهم الوسائل المتاحة للأمم المتحدة للاضطلاع بمسؤولياتها عن صون السلم والأمن الدوليين. أصبحت الخوذ الزرق رمز الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الخوذ الزرق تعني، بالنسبة للناس في مناطق الصراع، الأمن والأمل. يعمل حفظة السلام في ظروف قاسية ومعقدة وخطيرة. لقد تغلبوا على مصاعب جمة للاضطلاع بالولايات التي يحددها مجلس الأمن وتوفير السلام والمستقبل للشعوب في مناطق الصراع. إن منجزاتهم باهرة وهم التجسيد لروح ميثاق الأمم المتحدة.

قبل أن أختتم، اسمحوا لي مرة أخرى، باسم مجلس الأمن، أن أعرب عن خالص امتناننا لجميع قادة القوات، وكبار المراقبين العسكريين الموجودين وجميع أفراد حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. أتوجه إليهم بأسمى تحية على شجاعتهم ومثابرتهم وتفانيهم. وأتمنى لهم كل توفيق.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.